

# تقرير عن واقع المسيحيين في العراق

مقاربة متعدّدة الأبعاد

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩



## الباحثون

منسق البحث: الدكتور إبلي الهندي

مراجع البحث: البروفسور فادي ضو

البحث القانوني: البروفسورة منى ياقو

البحث الميداني: عبدالعزيز يونس الجربا

نور قيس عبود الخزعلي

باحث مساعد: جيمي مطر

© ٢٠١٩ جميع الحقوق محفوظة

لمركز رشاد للحوكمة الثقافية في مؤسسة أديان

البريد الإلكتروني: [contact@adyanfoundation.org](mailto:contact@adyanfoundation.org)

[www.adyanfoundation.org](http://www.adyanfoundation.org)

هذا التقرير نتيجة بحثٍ ميدانيٍّ (مقابلات وجلسات نقاشٍ مركّز)، وتحليلٍ لبيانات قانونية واجتماعية. لا يُمَثَّل مضمونه بالضرورة رأي مؤسسة أديان ومركز رشاد للحوكمة الثقافية، ولا رأي فريق البحث، أو الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم.

## الفهرس

٥	من أقوالهم .....
٦	المقدمة .....
٩	مراجعة الأدبيات .....
١٥	الإطار الدستوري والقانوني .....
١٥	أولاً: في الدستور العراقي .....
١٥	١- تبديل مصطلح "أقليات" بمصطلح "مكونات" .....
١٦	٢- الإقرار بالأقليات الدينية واللغوية والقومية وذكرها بشكل صريح .....
١٧	٣- أبرز الامتيازات الخاصة بالأقليات .....
١٩	٤- أهم ما لم يذكره الدستور .....
٢٠	ثانياً: في القوانين العراقية .....
٢٠	١. قانون البطاقة الوطنية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ النافذ .....
٢١	٢. قانون الأحوال الشخصية النافذ رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ .....
٢٢	ثالثاً: في السياسات والمناطق .....
٢٣	رأي أصحاب المصلحة .....
٢٥	١- مشاكل يتشارك فيها المسيحيين مع باقي العراقيين .....
٢٦	٢- مشاكل ومخاوف خاصة بالمسيحيين .....
٢٨	٣- نظرة المسيحيين إلى أنفسهم وإلى ارتباطهم بالعراق ومشاركتهم في العمل الوطني .....
٣٠	٤- عدد المسيحيين وتوزعهم في المناطق .....
٣٣	التوصيات .....
٣٧	١- الملحق الأول: أسئلة المقابلة الفردية .....
٣٩	٢- الملحق الثاني: أسئلة حلقة النقاش .....

## من أقوالهم

"في السنين الأخيرة، بدأ المسيحيون ينسحبون من الأماكن العامة إلى الأماكن الخاصة. فلا يخالطون الآخرين، ولا يستطيعون العيش بصورة طبيعية، لوجود تعصّب في التعامل. فالمسألة ليست فقط بسبب وجود العنف؛ إنما هناك تمييز وتقييد للحريات في المجتمع، كما في الدولة أيضًا." (وليم وردة: ناطق باسم الحكومة العراقية)

"هناك من يريد جعل العراق متصحرًا، يضمّ قومية واحدة ودينًا واحدًا ومذهبًا واحدًا ولونًا واحدًا. وسنقف ضد هذا التوجه بكل ما نستطيع من قوة. على المسيحيين أن يبقوا ويقاوموا؛ إذ الحق لا يُعطى بل يجب أن يُنتزع. وعليهم الدفاع عن حقوقهم، والدفاع عن وجودهم، وهذا حقٌّ من حقوقهم." (السيد جواد الخوئي: أستاذ في الحوزة العلمية في النجف الأشرف)

"للمُكوّن المسيحي مشاركات وطنية عدة في المجالات المختلفة، تخدم الجميع وتعمل على تنشئة جيل منفتح ومنظم. ثم إن الكنيسة أصبحت أشبه بالمرجعية بعد أن كانت متفوّعة فترة، إذ كانت لها مواقف وطنية مؤثرة في الشارع. فنحن نحب الوطن، ونحب حتى أعداءنا... وأريد أن أقول لإخواننا المسلمين بأن يخرجوا من حالة الجمود الديني. فالعقيدة ثابتة، لكن هناك جانب متحرك من الدين، يعتمد على فهم ما المطلوب من الآية، وما الفكرة التي يُراد إيصالها إلى الناس." (الكاردينال لويس ساكو: بطريك الكنيسة الكلدانية)

"إذا هاجر المسيحيون يلحق بهم الصابئة، وهكذا دواليك؛ لأنّ الأقليات يرتبط بعضها ببعض." (صائب خدر: نائب إيزيدي)

"المسيحيون استعادوا الأمل من خلال المظاهرات المطالبة الأخيرة، ورأينا الكنائس تجتمع التبرعات، وتشتري المواد والأغذية لمساعدة الشباب المتظاهرين... كذلك مشاركة الكاردينال ساكو في ساحة التظاهر، أجدها المبادرة الأهمّ في هذه المرحلة." (فاروق فؤاد: رجل أعمال مسيحي ومدرب على المواطنة)

"دور المسيحيين بدأ بالاضمحلال بسبب صعود الطائفية." (باسكال وردة: وزيرة عراقية سابقة، وناشطة في مجال حقوق الإنسان)

"هناك عملٌ من قبل الوزارة لإعادة الأراضي والممتلكات إلى أهلها، وهناك فتوى في ذلك من علماء الإقليم، وهناك أوامر قضائية بإخلاء الأراضي. ولكن -يا للأسف- لم تُنفذ تلك الأوامر حتى الآن." (مريوان نقشبندي: مدير العلاقات والتعايش في وزارة الشؤون الدينية في إقليم كردستان)

"يجري تجميع المسيحيين في كردستان، من خلال إضعاف أمنهم في بقية المناطق." (عامر شمعون موسى: آمر لواء جراسات نينوى)

## المقدمة

### في السياق

في العام ٢٠٠٣، انتقل العراق منذ نشأته في الربع الأول للقرن العشرين، من بلد حَكَمته الديكتاتورية وحُكم الشخص الواحد والحزب الواحد، إلى بلد يعتمد الديمقراطية والتعددية وحكم القانون بشكل واضح في دستوره. إلا أن الإيجابية على الورق لم تنعكس تمامًا إيجابيًا على الواقع؛ إذ ساد عدم الاستقرار، وتراجعت الأوضاع الاقتصادية، وشهد البلد صراعات عسكرية متعددة، من بينها حرب "داعش". أيضًا يشهد العراق منذ شهرين حراكًا شعبيًا فريدًا في تاريخه، يُعبر عن نعمة شعبية عارمة على السياسيين والأحزاب، وعلى طريقة إدارة البلاد منذ انتقالها إلى الديمقراطية، وعن رفض للتدخلات الخارجية. فكان عبء عدم الاستقرار هذا كبيرًا جدًا على كل العراقيين وعلى مستواهم المعيشي؛ ما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة منهم، وسعى من بقي منهم لطلب الحماية والأمان من منظومات بديلة عن الدولة والقوى الأمنية الشرعية، التي فشلت في تأمين العدالة والمساواة والحماية وحكم القانون للمواطنين العراقيين.

أما الأقليات العراقية -ومن بينها الأقلية المسيحية-، فقد كان تأثير كل ما سبق مضاعفًا فيها، لكونها أكثر الحلقات ضَعْفًا، حيث لم تجد لنفسها مكانًا على طاولات المحاصصة وتقاسم النفوذ بين الكبار، ولم تكن حمايتها والحفاظ على وجودها أولوية لدى أيٍّ من الحكومات التي حكمت منذ عام ٢٠٠٣. من هنا، شهدت الأقليات هجرة كبيرة باتت تُشكّل خطرًا وجوديًا، ونقصًا في السياسات والقوانين التي تحميها وتحافظ على تنوعها، وأوضاعًا اقتصادية صعبة، وغياب شبكة الأمان الاجتماعي الأساسية، وخطرًا أمنيًا مستمرًا؛ مع استهداف تلك الأقليات بشكل مباشر أو غير مباشر، جعلها تدفع الثمن غاليًا من أوضاع أبنائها، وإمكاناتهم وأرزاقهم، حتى أرواحهم.

### المنهج البحثي

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية واضحة عن وضع المسيحيين في العراق اليوم، وعن نظرهم إلى أنفسهم وأوضاعهم، وعن رؤيتهم وتوقعهم للمستقبل. وقد ارتكزت الدراسة على منهجية متعددة الجوانب، بهدف تضمين الخلاصات أصدق صورة عن الواقع وأشمل، وتقديم الأولويات والمقترحات العملية المناسبة، بناءً على القراءة الدقيقة لهذا الواقع. فشملت المنهجية ما يأتي:

- ١- مراجعة أبرز الأدبيات والدراسات الموجودة، التي تعالج موضوع المسيحيين في العراق في السنوات الأخيرة.
- ٢- مراجعة موادّ الدستور العراقي، وأبرز القوانين التي تُعنى بموضوع الأقليات عامة، والأقلية المسيحية خاصة.
- ٣- اثنتي عشرة مقابلة شخصية معمّقة، أجراها فريق البحث الميداني في العراق مع شخصيات قيادية عراقية، مُضطلعةً بأوضاع المسيحيين وقريبة. فجرى اختيار الشخصيات على نحو يعكس الآراء والفئات المتنوعة، والمناطق المختلفة مثل: بغداد، وأربيل، ونيوى، والبصرة، والنجف. وكان من ضمنهم مسيحيون كلدان، وأثوريون، وسريان، وأرمن؛ وأيضًا إيزيديون، وشيعة، وسنة. في حقل الاختصاص، كان منهم: نائب، ووزيرة سابقة، ومتحدث باسم الحكومة، وقائمقام، ومسؤول عسكري، وموظف حكومي، ومسؤولون دينيون، وقياديون في المجتمع المدني. فأجريت المقابلات مباشرة أو من خلال الهاتف (عند تعذر اللقاء)، وقدم الشخصيات موافقتهم الخطية على إدراج أسمائهم وأجوبتهم في التقرير.
- ٤- جلسي نقاش Focus Group: أجراها فريق البحث الميداني في العراق في مدينتي: بغداد (للمشاركين من وسط العراق وجنوبه)، وقرقوش (للمشاركين من الموصل ونيوى وإقليم كردستان). فضمتّ الجلسان مجموعة من الناشطين في مجال الأقليات من مختلف الكنائس ومنظمات المجتمع المدني، وموظفين عامين سابقين وحاليين، وعددًا مقبولًا من السيدات.

بعد الانتهاء من جمع المعلومات عن المصادر المختلفة المذكورة سابقًا، تُقدّم الدراسة أبرز الأفكار التي يمكن استخلاصها عن وضع الأقليات وواقعها، وتُحلّل هذا الواقع من جوانبه المختلفة، ثم تسعى بعد ذلك لتحديد الأولويات بناءً على معادلة ما هو ضروري وما هو مفيد. في الختام، وبناءً على دراسة الواقع وتحديد الأولويات؛ تُقدّم الدراسة مقترحات عملية للسنوات المقبلة في العراق، لتحسين واقع الأقليات عامة، والأقلية المسيحية خاصة.

## المُعوقات

- **ضيق الوقت:** كانت الفترة الزمنية المخصصة لتنفيذ البحث محدودة جدًّا؛ ما أدّى إلى الحدّ من الخيارات المطروحة للمنهجية. فلم يسمح ضيق الوقت بتنفيذ استطلاع رأيٍ واسع النطاق، كان في الإمكان أن يعطي فكرة جيدة عن رأي عموم الناس، الذين لا يتيسّر أن تطوّلهم أدوات البحث الأخرى. ثم إنّ ضيق الوقت أوجب إجراء البحث الميداني في العراق على يد أكثر من باحث، وتقسيم العمل عليهم بحسب توافر الوقت والخبرة والواقع الجغرافي، وأن يشمل نطاق البحث منطقتين جغرافيتين (الوسط مع الجنوب، والشمال). أمّا البحث المكتبيّ، فكُلّف به باحثان: قام أحدهما بمراجعة الأدبيات المتوفرة في السنوات

الأخيرة حول مسيحيي العراق، وقام الآخر بمراجعة الإطار الدستوري والقانوني لوضع المسيحيين.

○ **إيجاد الباحثين المناسبين:** رغم ضيق الوقت، والحاجة إلى إيجاد أكثر من باحث للقيام بمهام مختلفة، ورغم صعوبة الانتقال إلى العراق ومقابلة المرشّحين المحتمّلين، جرى الاختيار والمقابلة والتكليف بالمهام، عن بُعد. وأيضًا ما عقّد مهمة الاختيار، هو الحاجة إلى إيجاد باحثين يتمتعون بالخبرة الكافية، ولديهم خلفية معرفية لواقع العراق ووضع الأقليات فيه، ويملكون القدرة على التواصل بشكل إيجابي مع المشاركين في المقابلات الشخصية وفي حلقات النقاش، ويمتازون بقدرة تحليلية على استخلاص النقاط وتوجيه النقاش بشكل مفيد. أيضًا كان على الباحثين المكتسبين أن يكونوا على دراية بأحوال العراق ووضع الأقليات فيه، دون أن يكونوا منحازين في بحثهما العلمي.

○ **الأوضاع غير المستقرة:** شهد العراق منذ تشرين الأول/أكتوبر، وعلى مدى فترة القيام بهذا البحث، حراكًا شعبيًا واسعًا، وصراعًا سياسيًا كبيرًا، أدّى إلى عدم استقرار شكل مُعَوِّقًا أساسيًا عن إتمام البحث. فكان لا بد من إعطاء سلامة الباحثين والمشاركين وعدم تنقلهم الأولوية؛ ما أدى إلى تعديلات متعددة في توقيت إجراء البحث الميداني، وطريقة إتمامه. وقد حال سوء الوضع دون إمكانية اجتماع فريق البحث بشكل دوري، واستُعيض عن ذلك بتواصل مستمر وتنسيق عبر الإنترنت. وهذا أمر غير مثالي.

## مراجعة الأدبيات

موضوع الأقليات في الشرق الأوسط كان دائماً موضع اهتمام، لكنّ تنامي قوة داعش والجرائم التي ارتكبتها، وضعت القضية تحت المجهر. فالمسيحيون إحدى الجماعات التي تُحظى بالمتابعة، لا سيّما من الإعلام الغربي. وهذه المراجعة الأدبية البحثية، ستلقي الضوء على دور المسيحيين في العراق من خلال تركيبة النّظام السياسي، والتّمييز الذي سبق صعود داعش، ثم تتناول تداعيات هذا الصّعود على الوجود المسيحي، في ظلّ الدور السّلبّي للحشد الشّعبّي، والبشميرغا، والاحتمالات المستقبلية للعودة، ونوع الحكم الدّاتي.

"عمر عبد الرّازق" و"ميريّام بوتيك"، قاربا موضوع مسيحيّ العراق وغيرهم من الأقليات، من خلال الإضاءة على غياب دورهم في الحياة السّياسية في البلاد، مع أنّ النّظام المتّبع بعد عام ٢٠٠٣ يعتمد على كوتا طائفية وإثنية، من أجل ضمان التمثيل -على الأقلّ نظرياً- لجميع مكونات المجتمع<sup>١</sup>. أمّا "إيرين هيوز"، فتشير إلى أنّ الدّستور العراقي المقرّ عام ٢٠٠٥، اعترف بالأشوريين والكلدان كأقليتين تتمتعان بحقوق إدارية ولغوية ودينية، ولكنّ تطبيق هذه المواد لا يزال غائباً<sup>٢</sup>. إضافة إلى ذلك، أشارت "المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب" (APPG)، إلى أنّ توزيع المناصب الحكوميّة بين السنّة والشّيعّة والأكراد، قد استبعد إمكانية مشاركة المسيحيين بناءً على جداتهم<sup>٣</sup>. ويقترن غياب المشاركة مع فشل الدّولة في حماية المسيحيين من التّمييز والعنف، لا سيّما خلال المعارك مع داعش<sup>٤</sup>. أمّا بالنّسبة إلى براون وهيوز ودافيز وفرنسيس، فقد انخفض عدد المسيحيين في العراق من حوالي المليون ونصف المليون إلى ٣٠٠،٠٠٠ تقريباً، حيث إنّ نصفهم مهجّر. تجدر الإشارة إلى أنّ قسماً كبيراً من المسيحيين قد هُجّر قبل ظهور داعش، خلال فترة التّوتر الطّائفي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣. وتُعتبر بغداد مثلاً صارخاً على ذلك، إذ كانت تحتضن معظم مسيحيي

<sup>1</sup> Abdul Razek, O., & Puttick, M. (2016). Majorities and Minorities in Post-ISIS Iraq. *Contemporary Arab Affairs*, 9(4), pp. 565-566

<sup>2</sup> Hughes, E. (2017). Nationalism by Another Name: Examining Religious Radicalism from the Perspective of Iraq's Christians. *The Review of Faith and International Affairs*, 15(2), p. 38

<sup>3</sup> APPG. (2019). *Commentary on the Current State of Freedom of Religion or Belief*. London: All Party Parliamentary Group for International Freedom of Religion or Belief, p. 39

<sup>4</sup> Abdul Razek, O., & Puttick, M. (2016). Majorities and Minorities in Post-ISIS Iraq. *Contemporary Arab Affairs*, 9(4), pp. 565-566

العراق<sup>٥</sup>. أيضاً الوضع المتوتر بين السنّة والشيعة، منع القادة المسلمين المعتدلين من حماية المسيحيين<sup>٦</sup>. ويشدّد "فيليب دافيز" على فظاعة هذه المأساة، إذ إنّ المسيحيين في العراق هم من أقدم المجتمعات المسيحية في العالم، ويعود وجودهم إلى الإمبراطوريات الأشورية والكلدانية القديمة<sup>٧</sup>. وعلى صعيد أكثر إيجابية، يشير "جون بونتيفكس" و"جون نيوتن" إلى عودة حوالي ٤٦% من الذين هجرتهم داعش من سهل نينوى عام ٢٠١٤، لكنّ المخاطر ما زالت موجودة<sup>٨</sup>. من ناحية أخرى، يُجمل "الخورأسقف ثابت حبيب" الحكومة مسؤوليّة التّعاس عن تنفيذ وعودها، بإعادة الإعمار وخلق فرص عمل وتأمين الخدمات؛ ما ينعكس سلبيًا على نسبة العودة<sup>٩</sup>.

"سارة رابن" ألقت الضّوء على استهداف داعش للنساء والأطفال المسيحيين، من أجل استغلالهم أو اغتصابهم أو بيعهم كعبيد، أو إخضاعهم وغرس شعور الخوف فيهم. هذه الأفعال صُنّفت كقضاءٍ منهجي على "الكفّار" غير المنصاعين للمعتقدات الدّينية للمجموعة<sup>١٠</sup>، في حين أوضح عبد الرّازق وبوتيك، أنّ تنظيم داعش خيّر المسيحيين بين دفع الجزية والمغادرة، وأنّ معظمهم اختار المغادرة<sup>١١</sup>. إلّا أنّ هبوز وراين وأوزبورن عارضوا ذلك، لأنّ داعش في معظم الأماكن لم تعرض هذا الخيار، بل وجّهت إنذارًا بالمغادرة أو القتل، حتّى إنه عند قيام فرضيّة الاختيار، الجزية كانت مرتفعة جدًّا عمدًا<sup>١٢</sup>. ومهما كان الواقع، جرى إخلاء مدن وقُرى بالكامل من الأقليّات السّكانة بها، مثل المسيحيين في الموصل وقرقوش<sup>١٣</sup>. وقد فصلّ "إيليا براون" و"هوما حيدر" الأحداث، حيث هُجرت عشرات الآلاف من العائلات المسيحية من سهل نينوى عقب غزوة

<sup>5</sup> Brown, E. (2016). Persecution of Christians in Muslim Majority Countries. *Journal of Ecumenical Studies*, 51(2), p. 201; Hughes, E. (2017). Nationalism by Another Name: Examining Religious Radicalism from the Perspective of Iraq's Christians. *The Review of Faith and International Affairs*, 15(2), p. 38; Davies, P. (2015). The Plight of Iraq's Ancient Christian Communities. *Washington Report on Middle East Affairs*, p. 45

<sup>6</sup> Ellis, K. (2018). *Secular Nationalism and Citizenship in Muslim Countries*. Pennsylvania: Palgrave Macmillan, p. 141

<sup>7</sup> Davies, P. (2015). The Plight of Iraq's Ancient Christian Communities. *Washington Report on Middle East Affairs*, p. 45

<sup>8</sup> Pontifex, J., & Newton, J. (2019). *Persecuted and Forgotten? A Report on Christians Oppressed for their Faith*. Brooklyn: Aid to the Church in Need, p. 11

<sup>9</sup> Francis, B. (2019, September) *End of Christians in Iraq (Nihayat Masiyyi al Iraq)* Retrieved from Daraj Media: <https://daraj.com/نهاية-مسيحيي-العراق/>

<sup>10</sup> Raben, S. (2018). The ISIS Eradication of Christians and Yazidis: Human Trafficking, Genocide, and the Missing International Efforts to Stop It. *Brazilian Journal of International Law*, 15(1), p. 240

<sup>11</sup> Abdul Razek, O., & Puttick, M. (2016). Majorities and Minorities in Post-ISIS Iraq. *Contemporary Arab Affairs*, 9(4), p. 570

<sup>12</sup> Raben, S. (2018). The ISIS Eradication of Christians and Yazidis: Human Trafficking, Genocide, and the Missing International Efforts to Stop It. *Brazilian Journal of International Law*, 15(1), pp. 242-243; Hughes, E. (2017). Nationalism by Another Name: Examining Religious Radicalism from the Perspective of Iraq's Christians. *The Review of Faith and International Affairs*, 15(2), p. 39; Osborne, E. (2019). Intending the Worst: The Case of ISIS's Specific Intent to Destroy the Christians of Iraq. *Pepperdine Law Review*, 46, p. 571

<sup>13</sup> Abdul Razek, O., & Puttick, M. (2016). Majorities and Minorities in Post-ISIS Iraq. *Contemporary Arab Affairs*, 9(4), p. 570

داعش، ودُنست ودمّرت المواقع التاريخية والدينية والثقافية. ويضيف "براون" أنّ أفعال داعش ترقى إلى مستوى الإبادة والجرائم ضدّ الإنسانية<sup>١٤</sup>.

سارة رابن وإيريك أوزبورن ذهبًا إلى أبعد من ذلك، وحدّدا عناصر الإبادة التي تنطبق على هذه الحالة:

✦ "نيّة تدمير المسيحية" المثبتة في: خطابات البغدادي، وفقرات في مجلّة دابق، والتدمير المنهج للمواقع الدينية والثقافية للمسيحيين.

✦ "التهديدات الجسدية والأفعال العنيفة" المثبتة في: القتل المنهجي، والتهديدات، والطرّد للسكان المسيحيين، كما حصل مع مئة ألف شخص على الأقلّ في الموصل.

✦ "أذى متعمّد لظروف حياة المجموعة" المثبت في: سرقة الطّعام، ومصادرة الأملاك، ورفض إيصال الطّعام والمياه، وجمع المسيحيين لنقلهم وتركهم في الصحراء.

✦ "منع حالات الحمل" المثبت في: عزل الرجال عن النساء على نطاق واسع، إضافةً إلى الاستعباد والاعتصاب وبيع النساء كإماءٍ للجنس.

✦ "النقل القسري للأطفال" المثبت في خطف الأولاد، لاستغلال الإناث منهم في الجنس، والذكور في الحرب<sup>١٥</sup>.

وسط كلّ هذه الأدلّة الصّارخة، انتقدت "سارة رابن" غياب أيّ تدخّل من الأمم المتّحدة، لوقف أعمال العنف المرتكبة من قبل داعش ضدّ المسيحيين. هذا الانتقاد شمل الإعلام الغربي، والرؤساء العالميين الذين لم يُعيروا المسيحيين نفس درجة الاهتمام التي أعطيت لليزيديين، مع أنّهم تعرّضوا لنفس الوحشية والممارسات<sup>١٦</sup>.

مقارنةً أخرى لجرائم داعش ضدّ الأقليات، عرضتها "إيرين هيوز" التي تعتبر أنّ الأسباب ليست دينية فقط، بل قومية أيضاً، وهي: الرّغبة في إقامة دولة دينية متجانسة، بناءً على معايير طائفية صارمة. إذًا، الدين يُستخدم كاختبار للانتماء الوطني. وبذلك، التّطهير لم يَستهدف المسيحيين حصراً، بل أيضاً كلّ مجموعة لا تقع داخل التّخيّل السّي لشكل الدولة. المنطق ذاته، ينطبق كذلك على التّخيّل الشيعي المتمثّل ببعض

<sup>14</sup> Brown, E. (2016). Persecution of Christians in Muslim Majority Countries. *Journal of Ecumenical Studies*, 51(2), p. 201; Haider, H. (2017). *The Persecution of Christians in the Middle East*. University of Birmingham. Birmingham: Knowledge for Learning and Development, p. 7

<sup>15</sup> Raben, S. (2018). The ISIS Eradication of Christians and Yazidis: Human Trafficking, Genocide, and the Missing International Efforts to Stop It. *Brazilian Journal of International Law*, 15(1), pp. 245-247; Osborne, E. (2019). Intending the Worst: The Case of ISIS's Specific Intent to Destroy the Christians of Iraq. *Pepperdine Law Review*, 46, pp. 562-569

<sup>16</sup> Raben, S. (2018). The ISIS Eradication of Christians and Yazidis: Human Trafficking, Genocide, and the Missing International Efforts to Stop It. *Brazilian Journal of International Law*, 15(1), pp. 244-245

مجموعات الحشد الشعبي، كما سيوضح لاحقاً<sup>١٧</sup>. ويبيّن "كايل إيليس" على هذه القراءة، ويربط الهوية الطائفية بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كجذور للمشكلة. وفي ظلّ غياب دولة قوية توفر الخدمات للمواطنين، سيظلّ الناس مضطربين إلى الاستنجد بمجموعتهم القبلية أو الإثنية أو الطائفية<sup>١٨</sup>.

في حين أنّ معظم الهجمات نقّذتها داعش، يشير هوما حيدر، وجون بونتيفكس، وجون نيوتن، إلى الدور الذي لعبته بعض مجموعات الحشد الشعبي في مضايقة المسيحيين خاصةً وتهديدهم، خلال المناسبات الدينية<sup>١٩</sup>. ويضيف بونتيفكس ونيوتن أنّ بعض الميليشيات الشيعية ما زالت تضايق المسيحيين العائدين عام ٢٠١٩، ويتوافق ذلك مع مقاطعة غير معلنة للمحالّ التجارية المملوكة من مسيحيين، وسرقة أراضٍ مسيحية، وبناء مقامات شيعية في أماكن إستراتيجية في مناطق مسيحية. وذلك يتوازي مع خوف من خلايا داعش الموجودة تحت الأرض. فشكّلت هذه العوامل مجتمعةً ضغطاً مستمراً ضدّ الوجود المسيحي في العراق، مع مخاوف من أنّ جولة جديدة من العنف قد تُوجّه ضربة قاضية إلى وجود الكنيسة<sup>٢٠</sup>.

المضايقات والممارسات نفسها ضدّ المسيحيين في كردستان العراق، جرى التّطرّق إليها من قبل المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب، التي ألفت الضّوء على غياب أيّ دور للمسيحيين في اتّخاذ القرارات في الإقليم<sup>٢١</sup>. وفي نفس السياق، أشار "أوتمار أوهرينغ" إلى انسحاب قوّات البشميرغا قبيل هجوم داعش على سهل نينوى؛ ما أضرّ بالعلاقة بين المسيحيين من جهة، والبشميرغا والأكراد أيضاً من جهة أخرى<sup>٢٢</sup>، في محاولة للتصدّي لهذه الجهود، للقضاء على الوجود المسيحي في العراق. فلقّنت "إيرين هيوز" إلى الاعتماد المتصاعد للكنيسة الكلدانية على فكرة الشّهادة، وإلى أنّ استخدام المعتقد الديني للصمود في وجه هذه المأساة، يهدف إلى تشجيع المسيحيين على البقاء في العراق والحفاظ على وجود الكنيسة<sup>٢٣</sup>.

<sup>17</sup> Hughes, E. (2017). Nationalism by Another Name: Examining Religious Radicalism from the Perspective of Iraq's Christians. *The Review of Faith and International Affairs*, 15(2), pp. 36-39

<sup>18</sup> Ellis, K. (2018). *Secular Nationalism and Citizenship in Muslim Countries*. Pennsylvania: Palgrave Macmillan, p. 192

<sup>19</sup> Haider, H. (2017). *The Persecution of Christians in the Middle East*. University of Birmingham. Birmingham: Knowledge for Learning and Development, p. 6; Pontifex, J., & Newton, J. (2019). *Persecuted and Forgotten? A Report on Christians Oppressed for their Faith*. Brooklyn: Aid to the Church in Need, p. 29

<sup>20</sup> Pontifex, J., & Newton, J. (2019). *Persecuted and Forgotten? A Report on Christians Oppressed for their Faith*. Brooklyn: Aid to the Church in Need, p. 11

<sup>21</sup> APPG. (2019). *Commentary on the Current State of Freedom of Religion or Belief*. London: All Party Parliamentary Group for International Freedom of Religion or Belief, p. 39

<sup>22</sup> Oehring, O. (٢٠١٧) *Christians and Yazidis in Iraq: Current Situation and Prospects*. Germany: Kondrad Adenauer Stiftung, p. 30

<sup>23</sup> Hughes, E. (2017). Nationalism by Another Name: Examining Religious Radicalism from the Perspective of Iraq's Christians. *The Review of Faith and International Affairs*, 15(2), p. 41

بعد أكثر من عقد من التمييز وغياب الدولة، يعتقد الباحثان عبد الرزاق وبوتيك أن أحداث عام ٢٠١٤ دفعت المسيحيين إلى الحافة، وأن كثيرين يغادرون العراق بشكل منتظم لطلب اللجوء في البلدان الأوروبية أو الولايات المتحدة، مع الإشارة إلى أن عددًا قليلًا منهم قد يعود<sup>٢٤</sup>. أما مجموعات الضغط المسيحية العراقية في الاغتراب، فحددت رؤيتها للنظام السياسي ما بعد داعش، والتي تتضمن المطالبة بإقليم يتمتع بالحكم الذاتي للأقليات في سهل نينوى. فمن جهة، بعض الأحزاب المسيحية المحلية في سهل نينوى، أعلنت دعمها لقيام منطقة مسيحية حسب ما حدّد الدستور ذلك في المادة ١٢١. ومن جهة أخرى، أعلن مسيحيون آخرون معارضتهم لاقتراح كهذا، بسبب غموضه وعدم وضوح الجهة الدولية التي ستتكلّف بتأمين الأمن، وعدم معالجة الأسباب الأساسية للتمييز الحاصل، ولتعزيز الانقسام وزيادة الشخ بين الجماعات المختلفة في سهل نينوى؛ ما يُظهر المسيحيين لباقي العراقيين، كمكوّن مفضّل على غيره من قبل المجتمع الدولي<sup>٢٥</sup>. وقد زاد "كايل إيليس" على النقطة الأخيرة بالقول: "إنّ التمييز -تاريخيًا- ضدّ المسيحيين كان يُبرّر من خلال ربط الوجود المسيحي بالمصالح الغربية، والتفضيل في فرص الهجرة والوضع الاجتماعي والاقتصادي الأفضل"<sup>٢٦</sup>. وهناك نسخة أخرى من الاقتراح، تخلّت عن الحماية الدولية مقابل صلاحيات واسعة للحكم الذاتي<sup>٢٧</sup>.

الكنائس المسيحية أُنحِت في رفضها لاقتراح كهذا، وطالبت بضمّان الحرّية الدينية والحقوق المتساوية لجميع المواطنين من مختلف الديانات<sup>٢٨</sup>. هذه المقاربة لم تُنصّ ممثلي الكنائس الكاثوليكية والكلدانية والسريانية الكاثوليكية والسريانية الأرثوذكسية، عن دقّ ناقوس الخطر، وتوجيه نداء للمساعدة من الحكومات الوطنية والوكالات الدولية<sup>٢٩</sup>.

<sup>24</sup> Abdul Razek, O., & Puttick, M. (2016). Majorities and Minorities in Post-ISIS Iraq. *Contemporary Arab Affairs*, 9(4), p. 572

<sup>25</sup> Abdul Razek, O., & Puttick, M. (2016). Majorities and Minorities in Post-ISIS Iraq. *Contemporary Arab Affairs*, 9(4), pp. 574-575; Oehring, O. (٢٠١٧) *Christians and Yazidis in Iraq: Current Situation and Prospects*. Germany: Konrad Adenauer Stiftung, p. 31; Wirya, K., & Fawaz, L. (2017). *The Christians: Perceptions of Reconciliation and Conflict*. Erbil: Middle East Research Institute, p. 6

<sup>26</sup> Ellis, K. (2018). *Secular Nationalism and Citizenship in Muslim Countries*. Pennsylvania: Palgrave Macmillan, p. 182

<sup>27</sup> Abdul Razek, O., & Puttick, M. (2016). Majorities and Minorities in Post-ISIS Iraq. *Contemporary Arab Affairs*, 9(4), pp. 574-575; Oehring, O. (٢٠١٧) *Christians and Yazidis in Iraq: Current Situation and Prospects*. Germany: Konrad Adenauer Stiftung, p. 31

<sup>28</sup> Abdul Razek, O., & Puttick, M. (2016). Majorities and Minorities in Post-ISIS Iraq. *Contemporary Arab Affairs*, 9(4), pp. 574-575; Oehring, O. (٢٠١٧) *Christians and Yazidis in Iraq: Current Situation and Prospects*. Germany: Konrad Adenauer Stiftung, p. 31

<sup>29</sup> Francis, B. (2019, September) *End of Christians in Iraq (Nihayat Masi7iyyi al Iraq)* Retrieved from Daraj Media: <https://daraj.com/?/نهاية-مسيحي-العراق/>

لا يزال الهاجس الأمني موضع اهتمام، لا سيّما أنّ الاعتماد على الميليشيات المسيحيّة لحفظ الأمن، موضع شكّ بسبب قلّة الموارد والقوّة البشريّة للدّفاع. فأشار "أوتمار أوهرينغ" إلى أنّ مثل هذا الطرح يمكن تطبيقه فقط، إذا كانت الميليشيات مسؤولة عن مهامّ محدّدة ومحدودة، كتنظيم دخول الضيّع المسيحيّة والكنائس. هذا يترافق مع تحالف هذه الميليشيات -إمّا مع الدّولة العراقيّة المركزيّة أو إقليم كردستان-، والاعتماد عليها. وأيضاً التّنافس في التّفوذ ما بين الدّولة والإقليم، يُقلق المسيحيّين بسبب انعكاسه السّلبى على المطالب الحيّاتيّة، فضلاً عن إمكانيّة اندلاع صراع عسكري بين الطّرفين. لذا، عودة المسيحيّين الدائمة مرتبطة بالقلق الأمني، بالتّوازي مع إعادة الإعمار وتأمين مقوّمات البقاء والاستمرار<sup>30</sup>.

المسيحيّون في العراق يتعرّضون للتمييز منذ سنين طويلة، ويعود ذلك إلى ما قبل ظهور داعش. ومع أنّ النّظام السّياسى يضمن المشاركة لمختلف مكوّنات المجتمع، إلّا أنّ المسيحيّين ليس لديهم قوّة تأثير حقيقيّة في القرار. هذا يترافق مع غياب الدّولة عن تقديم الخدمات الأساسيّة وضمان الأمن، في حين أنّ أعداد المسيحيّين كانت تتضاءل بشكل بليغ قبل صعود داعش. إنّ الجرائم التي ارتكبت، والتي ترقى إلى مستوى الإبادة، قد وجّهت ضربة قويّة إلى الوجود المسيحي في العراق. ثم إنّ خطورة هذه الجرائم، التي رُبّطت جزئيّاً بالتّطرّف الديني، بل وبالأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتّخيل الطائفي لشكل الدّولة؛ أدّت إلى انتقادات واسعة تجاه عدم تحرك المجتمع الدّولي لحماية الأقليّات. أيضاً كان لممارسات بعض ميليشيات الحشد الشّعبي والبشميرغا، أثر سلبيّ في المسيحيّين. وفي محاولة لمواجهة هذه الظّروف الصّعبة، اعتمدت الكنائس على خطاب الشّهادة لرفع عزيمّة المسيحيّين على البقاء. ولكنّ الأثر سيبقى محدوداً، ما دام موضوعاً إعادة الإعمار وإمكانيّة الحكم الدّاتي وشروطه، لم يُعالجاً بعد.

<sup>30</sup> Oehring, O. (٢٠١٧) *Christians and Yazidis in Iraq: Current Situation and Prospects*. Germany: Kondrad Adenauer Stiftung, p. 37; Francis, B. (2019, September) *End of Christians in Iraq (Nihayat Masi7iyyi al Iraq)* Retrieved from Daraj Media: <https://daraj.com/نهاية-مسيحي-العراق/>

# الإطار الدستوري والقانوني

## أولاً: في الدستور العراقي

إن دستور العراق النافذ، في تعامله مع الأقليات، التزم التصنيف العالمي لها، الذي أُلْفناه في المواثيق الدولية، إذ قام بتقسيمهم إلى الأقليات الدينية واللغوية والقومية. وهذا أمر يُحسب له من الناحية الأكاديمية. لكن المشكلة تكمن في أن تعاطي الدستور مع الأقليات لم يكن مُنصفًا؛ ما طرح عدة إشكاليات نعرض بعضها في النقاط الآتية:

### ١- تبديل مصطلح "أقليات" بمصطلح "مكوّنات"

أغفل الدستور استخدام مصطلح "الأقليات"، مع كونه مصطلحًا دُوليًا شائعًا، واستبدله بمصطلح "المكوّنات"، الذي أشار إليه في سبعة مواضع مختلفة، ابتداءً بالديباجة التي جاء فيها المصطلح مرّتين، إضافةً إلى ذكره في مواد تتعلق بوجود المكوّنات داخل مجالس ومؤسسات (مثل مجلس النواب، والقوات المسلحة، ولجنة تعديل الدستور)، وبضرورة الحفاظ على حقوقهم، وبأن يمثلهم العَلَم الوطني لدولة العراق<sup>٣١</sup>.

مع أن بعضهم، وخاصة السياسيين، اعتبروا ذلك إنجازًا أثناء صياغتهم للدستور، فإنّ هذه المقاربة تعتمد على الجانب العاطفي، الذي يفصّل نبد مصطلح الأقلية، لكونه مبررًا للتعاطي مع الأقلية بدوئية وتهميش وإقصاء، كما هو الحال في بعض البلدان. إلّا أنه لا يجوز غضُّ النظر عن جانب آخر أهمّ بكثير في حماية حقوق الأقليات، وهو الجانب القانوني، الذي أقرّ استخدام مصطلح الأقليات بعد دراسات وبحوث مستفيضة، وانطلق من فكرة مُفادها: أن الهدف من استخدام هذا المصطلح هو توصيف الأقلية وتحديدتها أولًا، ثم إقرار حقوق إضافية لها، أو حتى تمييزها إيجابيًا؛ بُغية تمكينها من تحقيق المساواة بينها وبين أكبر المجموعات عددًا، أو أكثرها هيمنةً من الناحية السياسية ثانيًا.

إن تجريد الأقليات العراقية من هذا المصطلح، والذي جرى -يا للأسف- بإرادتها الحرّة ومباركتها،

<sup>٣١</sup> يُذكر أن العَلَم العراقيّ بات يحمل عبارة "الله أكبر"، بالخط الكوفي العربي. وهي وإن كانت مقبولة من معظم الديانات، إلا أنها تمثّل بوضوح التوجه الإسلامي للدولة، ولا تُعبّر بالضرورة عن التنوع الديني والثقافي الموجود في العراق.

سيؤدّي بالنتيجة -وعلى الأمد البعيد- إلى حرمانها الإيجابيات التي أقرتها المواثيق الدولية لها، والتي التزمها العراق عبر تصديقها رسميًا؛ ما يعني أنه مُلزمٌ تفعيلها دستوريًا وتشريعًا وعمليًا.

من جانب آخر، فإنّ مصطلح "المكوّنات" فيه ضبابية كبيرة، وله معنى مشتت، ويحتاج في الغالب إلى توضيح أثناء استخدامه، على اعتبار أن "مكوّنات" العراق ليست أقلّيّاته فحسب، بل وأغليّاته أيضًا؛ ما يوجب استخدام توصيفات معيّنة غير مألوفة، كأنّ يقال "مكوّنات كبيرة العدد ومكوّنات صغيرة العدد". أضف إلى ذلك، أنّ مصطلح "مكوّنات" لا تترتّب عليه أية حقوق إضافية على صعيد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

أيضًا تجدر الإشارة إلى غياب نصّ يعتبر المسيحيين من الشعوب الأصليّة، إذ يبدو أن أية محاولة لم تجرّ من قبل ممثلي المسيحيين آنذاك لتثبيت ذلك في الدستور، وذلك يُعدُّ نقصًا كبيرًا.

## ٢- الإقرار بالأقليات الدينية واللغوية والقومية وذكرها بشكل صريح

إن المادة ٢/ثانيًا من دستور العراق ذكّرت الأقليات الدينية، واقتصر الأمر على ثلاثٍ منها فقط، حيث جاء في المادة: "ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والإنزيديين، والصابئة المندائيين". هذا الأمر وإن كان يُعدُّ بديهيًا، إلّا أنّ ذكره كان أفضل، لا سيما لبعض الأقليات التي جرى ذكرها أوّل مرّة، كالإنزيديين والصابئة المندائيين. ومع أنّ هذا التعداد كان مسوقًا بحرف "الكاف"، بمعنى أن المادة ذكّرتهم على سبيل المثال لا الحصر، فإنه من حقّ أيّ مكوّن -أو بالأحرى أية أقلّيّة- أن يردّ اسمه في دستور البلاد، بشكل واضح لا لبس فيه. وعليه، فإنّ إغفال ذكر "اليهودية، أو الكاكائية، أو الزردشتية أو البهائية"، هو أمرٌ يدلُّ على التهميش بغضّ النظر عن أية تبريرات.

من حيث الإقرار بالأقليات اللغوية، أكّدت المادة ٤/رابعًا من الدستور، أنّ: "اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أُخريّان في الوحدات الإدارية التي يشكّلون فيها كثافة سكانية". هذا الإقرار بلغات الأقليات أمرٌ إيجابي، لكنّ اشتراط "الكثافة السكانية" يُفرغ النص من مضمونه؛ إذ إنّ واقع الأقليات - وخصوصًا الكلدان السريان الآشوريين-، يُثبت أنّها لا تشكّل كثافة سكانية تقريبًا في أيّ من المناطق، وذلك بسبب عمليات التغيير الديموغرافي، وحملات الهجرة المتتالية التي طالتهم. ومن الجدير بالذكر، أن أقليات لغوية أخرى جرى إغفال الإشارة إليها في إطار هذه المادة، منها على سبيل المثال: الأرمن، والصابئة المندائيون.

أيضًا ذهبت الفقرة "خامسًا" من نفس المادة ٤ إلى أبعد من ذلك، حين أقرّت بأنّ: "لكلّ إقليم أو محافظة اتخاذ أية لغةٍ محليةٍ أخرى، لغةً رسميّةً إضافيةً، إذا أقرّت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام". إن وجود

هذا النص يفرض الإشادة به، لكنَّ التطبيق العملي لهذا النص يبدو شبه مستحيل. إلا أن مسوِّدة دستور إقليم كردستان، وأيضًا قانون اللغات الرسمية فيه (رقم ٦ لسنة ٢٠١٤) في المادة ٢/خامسًا، أنصَف الأُرمن والصابئة المندائيين، إذ جاء فيها: "دعم وتطوير اللغتين العربية والكوردية واللغات العراقية الأخرى كالتركمانية والسريانية والأرمنية والصابئة المندائية".

أيضًا تُعدُّ المادة ١٢٥ في الدستور العراقي، من أبرز المواد التي أقرَّت بالحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية، للأقليات القومية. لكن المشكلة أنها ذكَّرت الأقليات مرة جديدة بالصيغة الآتية: "للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين، وسائر المكونات الأخرى"، علمًا بأن تقسيم المسيحيين إلى "كلدان" و"آشوريين"، وكأنهم مجموعتان قوميتان منفصلتان، كان من أسوأ ما ورد في الدستور، لأنه أدَّى إلى التشرذم وبداية تشبُّت المواقف السياسية وإضعافها. أضِف إلى ذلك، أن الدستور أغفل ذكر "السريان". لذا، انعكس هذا غَبْنًا لحقوقهم، في القوانين التي صدرت استنادًا إلى الدستور النافذ. أيضًا أغفلت المادة أقليات قومية أخرى كالأُرمن، وحسَّمت الأمر فيما يخص الإيزيدية باعتبارهم أقلية دينية فقط، في حين يبدو أنَّ قوميتهم اعتُبرت كوردية. أمَّا العديد من الإيزيديين، فقد نادوا بأنهم مكوّن ديني وقومي، وأن لا أساس لصحة دمجهم في الكورد، هذا الدمج الذي بُني بحسب رأي بعضهم على مصالح ومساومات سياسية لكلا الطرفين. تجدر الإشارة هنا، إلى بقاء هذه المادة غير مفعَّلة بالشكل المطلوب، بسبب عدم تشريع قانون خاص يوضح تفاصيل الحقوق الواردة في إطار هذا النص الدستوري، الذي اقتضى في نهايته أن: "يُنظَّم ذلك بقانون".

### ٣- أبرزُ الامتيازات الخاصة بالأقليات

جاءت بعض العبارات في الدستور لتثبِّت حقوقًا للأقليات، لكن المشكلة أنها استخدمت تعابير هشة ليس فيها صفة الإلزام، مثل: "يُرَاعَى". ثم إنَّ بعضها أقرَّ إشراك جميع المكوّنات في سلطات معيَّنة، لكن دون تحديد أو توضيح. أبرزُ مثال على ذلك: ما جاء في المادة ٤٩ في إطار الحديث في تكوين مجلس النواب العراقي: "ويُرَاعَى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه"، لكنه لم يأت بآلية محدَّدة لضمان تحقيق ذلك على أرض الواقع، ولم يحدِّد نسبًا ثابتة لكل أقلية لكي يضمن استقرار نظام كوتا الأقليات، بل إنه أحال الأمر إلى قانون الانتخابات، الذي يمكن أن يجري تعديله بسهولة. وبذلك، خسرت الأقليات هذا الضمان البالغ الأهمية. والمفارقة، أن المادة ذاتها حين تطرَّقت إلى "الكوتا النسائية" في الفقرة "رابعًا"، أعطت ضمانًا قويًا، بذكر: "نسبة تمثيل للنساء لا تقلُّ عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب".

من الامتيازات الأخرى التي جرى إقرارها للأقليات، ما جاء في المادة ٤١: "العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، ويُنظَّم ذلك بقانون". يبدو أن المادة المذكورة آنفًا قد أعطت مذاهب العراق والأقليات مساحةً من الحرية، لا بل حتى اللاديينين أو الملحدين أيضًا، حين أوردت تعبير: "أو اختياراتهم". لكن في الحقيقة، أن منح الأقليات الحرّية، ليس إلّا أمرًا ظاهريًا فقط، لأن تلك الحرية ستكون مقيّدة بأحكام المادة "٢/أولاً/أ"، التي وردت ضمن المبادئ الأساسية للدستور، والتي جاء فيها: "لا يجوز سنّ قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام". وتجدد الإشارة إلى أن المادة ٤١ لم تُنظَّم بقانون حتى الآن، لأنها بقيت من المواد الخلافية. فتعرّضت المادة للكثير من الانتقادات، باعتبار أنها تؤدي إلى تكريس تقسيم الشعب العراقي إلى مذاهب وديانات، وأن هذا الأمر سينعكس سلبيًا على النسيج الاجتماعي.

على صعيد الحقوق الفردية، لا يوجد نصّ في الدستور خاصّ بالمسيحيين؛ ذلك لأن الحقوق الفردية يجري إقرارها للفرد كمواطن، بغضّ النظر عن الانتماء القومي أو الديني أو اللغوي. أمّا الباب الثاني من دستور العراق، فتطرّق إلى الحقوق والحريات، وانقسم إلى فصلين: الأول منهما خاص بالحقوق، والثاني بالحريات. ومن أبرز ما ذُكر من الحقوق والحريات، التي تُعنى بالأقليات:

### من الحقوق

- حقّ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين.
- الحقّ في الملكية وعدم جواز نزعها إلّا لأغراض المنفعة العامة، مقابل تعويض عادل، مع حظر التملّك لأغراض التغيير السكاني.
- الحقّ في تكافؤ الفرص.
- الحقّ في المشاركة السياسية.
- إلزام الدولة الحفاظ على كيان الأسرة وقيمتها الدينية والأخلاقية والوطنية.
- حقّ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين.
- الحقّ في الحياة والأمن والحرية.
- الحقّ في تكافؤ الفرص.
- الحقّ في المشاركة السياسية.
- إلزام الدولة الحفاظ على كيان الأسرة وقيمتها الدينية والأخلاقية والوطنية.

### من الحريات

- صيانة حرية الإنسان وكرامته.
- حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني.
- حرية التعبير والاجتماع والتظاهر السلمي،
- كفالة حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية بما لا يُخلُّ بالنظام العامّ والآداب.
- أو الانضمام إليها.

أمّا المواد الدستورية التي تُعنى مباشرة بالحرية الدينية، فتشمل الآتي:

- ضمان الحرية لكل العراقيين، في التزام أحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم.
- حرية الفكر والضمير والعقيدة.
- حرية أتباع كلِّ دين في ممارسة الشعائر الدينية.

الملاحظ أن الدستور قد أقرَّ المبادئ العامة للشريعة الدولية لحقوق الإنسان، والعهدَيْن الدُولِيَيْن للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وهذا أمرٌ يُحسب لواضعي الدستور، ويسدُّ نقصاً كبيراً فيه، ليكون الدستور لم يحدِّد بوضوح مكانة المواثيق الدولية، وتسلُّسُل أهميتها بين الدستور ذاته والتشريعات القانونية النافذة، التي تتعارض في بعض الأحيان مع الحقوق المذكورة آنفاً.

#### ع- أهمُّ ما لم يذكره الدستور

أغفل الدستور العراقي الإشارة إلى الحقِّ في الوجود (الذي يقابل الحقَّ في الحياة في إطار الحقوق الفردية)، وهو أحد الحقوق الجماعية، الذي يعطي الأقليات ضماناً في أن تحتفظ بخصوصياتها كجماعة متميزة في مجتمعها، ذات هوية مختلفة عن باقي السكان. أيضاً يمنح ذكر هذا الحقِّ للأقليات، حمايةً من الأعمال التي تهدف إلى إبادة القضاء عليها. ويشمل ذلك -إضافةً إلى جرائم الإبادة الجماعية- جرائم الإبادة الثقافية، التي تُعدُّ شديدة الخطورة على وجود الأقلية.

من الحقوق الجماعية الأخرى التي كان الأجدر حمايتها في إطار الدستور، حقُّ الأقليات في ألا تكون محلاً للتمييز. والمراد بالتمييز هنا، هو التمييز بمعناه الواسع، الذي ورد في إطار المادة ١ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتي عرِّفت التمييز بأنه: "أيُّ تفرقة أو استثناء أو تقييد أو أفضلية"، على أيِّ أساس كان يؤدي إلى عدم: "التمتع أو ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة... في أيِّ مجال آخر من ميادين الحياة العامة".

من الحقوق الأخرى التي تُطرح من قبل الأقليات، حقُّ الحكم الذاتي وتقرير المصير، وإن كان غير مُثبَّت في القانون الدولي. ويتمثَّل هذا الحقُّ بالاستقلال بالشؤون الداخلية، ومنها إصدار القوانين وممارسة القضاء والمهام التنفيذية، في حين تُترك للحكومة المركزية، الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع. يعتبر بعضهم

هذه الطريقة من أفضل الخيارات، لا سيما في دولة كالعراق، حيث يكثر التنوع، قومياً كان أو دينياً أو لغوياً، لأنه الحلُّ الأمثل للمحافظة على وحدة البلاد وسلامة أراضيها، ولوضع حدِّ لحركات التمرد التي قد تقودها بعض الأقليات، وأيضاً لوضع حدِّ للمطامع التي قد تنشأ من الاستقلال التام عن الدولة، وممارسة حقِّ تقرير المصير الخارجي. أمّا بعضهم الآخر، فيعتبر خطوة كهذه تكريساً وزيادة للانقسام بين أهل البلد الواحد، وقرراً لهم على أسس طائفية أو إثنية بشكل يتعارض مع المواطنة، وتعزيزاً للهويات الفئوية على حساب الهوية الوطنية.

## ثانياً: في القوانين العراقية

### ١- قانون البطاقة الوطنية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ النافذ

يُعدُّ هذا القانون من أهمِّ القوانين التي تخص الأقليات؛ إذ أحدث ضجة إعلامية كبيرة لدى صدوره أخيراً، ويبدو التمييز فيه واضحاً ضد المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية في العراق، من ناحيتين:

أ- جاء في المادة ٢٦/أولاً من القانون: "يجوز لغير المسلم تبديل دينه وفقاً للقانون". وتُعني العبارة بالمفهوم المخالف، أن المسلم لا يجوز له أن يغيّر دينه. وإن قام بذلك، فإنه سيعاقب. ولما كان قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ النافذ، وبقية القوانين ذات العلاقة، لا تتضمن نصّاً صريحاً يخص هذه المسألة؛ فمن البديهي أن يجري اللجوء إلى الحكم الشرعي الخاص بـ"الردة"، الوارد ضمن أحكام الشريعة الإسلامية. وما نلاحظه على هذا النص، أنه جاء مخالفاً لأحكام المادة ١٤ من الدستور، التي أكّدت المساواة بين المواطنين العراقيين، لأيّ سبب كان، إضافة إلى الخرق الواضح للعديد من المواثيق الدولية التي التزمها العراق، والتي تضمن حقَّ الإنسان في تبديل ديانته، لا سيما المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. في الفقرة الثانية من المادة ذاتها، أن: "يتبع الأولاد القاصرون في الدين من اعتنق الدين الإسلامي من الأبوين". يعني هذا أن قرار أحد الأبوين بتبديل ديانته بالإسلام، أيّاً كان سببه والدافع إليه، سيؤدي بالنتيجة إلى أسلمة كل أولاده القاصرين بشكل تلقائي. وهنا نلاحظ أن ركناً أساسياً في حياة أولئك الأولاد، سوف يتغير مع كونهم عديمي الأهلية أو ناقصيها، وأنهم إن اختاروا غير الإسلام عند بلوغهم سن الرشد، فسواجهمون حتماً عقاب "الردة"، مع العلم أن كبار علماء المسلمين أقرُّوا ضرورة التفرقة بين الارتداد عن الإسلام والتراجع عن الإسلام التَّبَعي، وأضافوا أن هنالك فرقاً بين الإسلام والإيمان به، وأن القاصر لم يصبح

مؤمناً حتى يُعدّ مرتدّاً. فهو أصبح مسلماً في أوراقه الثبوتية كتحصيل حاصل، لِكَونه مضطراً. وبذلك، يحقُّ له حين بلوغه سن الرشد، أن يطلب العودة إلى دينه، وأن ذلك لا يُعدّ ارتداداً<sup>٣٢</sup>.

جرى اقتراح تعديل المادة ٢٦/ثانياً من قانون البطاقة الوطنية، ليتحاشى إدراج أيّ أمر قد يثير الاستفزاز، كأن يشير إلى دين معيّن بالذات. جاء التعجيل المقترح لتقرأ المادة على الوجه الآتي:

"لا يستتبع تغيير أحد الأبوين ديانته، تغيير ديانة أولاده القاصرين".

أما الأسباب الموجبة لهذا التعديل، فجاءت كما يأتي:

"أخذاً بقاعدة منع الإكراه في الدين، وتطبيقاً لمبادئ حرية الفكر والضمير والعقيدة، التي نصّت عليها المادة ٤٢ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ، وترسيخاً لقيم التسامح والتعايش السلمي بين مكونات العراق، وبالنظر لتعدد المكونات الدينية المتعايشة في العراق، والتي تشترك معاً في هذه المسألة، فقد شرّع هذا القانون"<sup>٣٣</sup>.

إلا أن هذا الاقتراح لم يَرِ النور منذ سنة ٢٠١٥، رغم تبيّنه من نواب في الكوتا المسيحية في برلمان إقليم كردستان، ولم تعرّض عليه حتى الكتل ذات التوجه الديني. وقد يعود السبب إلى ضعف أداء نواب الكوتا المسيحية، الذين يفضّلون الابتعاد عن المواضيع التي قد تثير أية حساسية تجاههم.

## ٢- قانون الأحوال الشخصية النافذ رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩

تنص المادة ١٧ من القانون المشار إليه سابقاً، على أنه: "يصحُّ للمسلم أن يتزوج كتابيّة، ولا يصح زواج المسلمة من غير المسلم". يبدو أن هذا النص قد استند إلى أحكام الشرع الإسلامي، وأهملاً تماماً ما تذهب إليه الديانات الأخرى، إضافةً إلى إهماله ما جاء في المواثيق الدولية، التي تؤكد المساواة بين البشر بغضّ النظر عن انتمائهم الديني.

يبدو من خلال هذا النص، أن المواطنين يُقسمون إلى فئات بحسب معتقداتهم، ويُمنحون الحقوق بناءً على الفئة التي ينتمون إليها. ومع أن أبناء الأقلية والأغلبية متساوون مبدئياً، فإنه بمجرد أن تُكوّن مصالح الأغلبية وقيمتها في كفة، وقيم الأقلية في كفة أخرى؛ فمن الطبيعي أن ترجح الكفة التي فيها الأغلبية. إن هذه

<sup>٣٢</sup> د. مصطفى إبراهيم الزلي، القرآن وقاعدة الولد يتبع خير الأبوين ديناً (ط٢). أبريل: (بلا دار النشر)، ٢٠١١، ص ٤٨.

<sup>٣٣</sup> د. منى ياقو، اقتراح قانون تعديل المادة ٢٦/ثانياً، من قانون البطاقة الوطنية.

القوانين التمييزية، تكسب شرعيّتها الدستورية من المادة ١/أولاً، التي تنص على أنه: "لا يجوز سنُّ قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام". وهي مادة مقبولة ومفهومة حتى في المواثيق الدولية، لكون أكثر من ٩٠% من الشعب العراقي يعتقدون الإسلام، إلّا أنّها لا يجب أن تتعارض مع حقوق الأفراد وحرّياتهم، خاصة من لا ينتمون إلى الأغلبية.

من المعروف، أن للمسيحيين في مجلس النواب العراقي خمسة مقاعد، أيّ أنّهم يمتلكون أعلى نسبة من مقاعد الكوتا، لكون المكونات الأخرى (الإيزيدية، والصابئة المندائية، والشبك، والكورد الفيلية)، يملك كلٌّ منها مقعداً واحداً فقط، من أصل ٣٢٩ مقعداً. أمّا في برلمان الإقليم، فللمسيحيين ستة مقاعد (خمس منها للكلدان السريان الآشوريين، ومقعد واحد للأرمن) من أصل ١١١ مقعداً. هذا يعني أن في إمكانهم تقديم مشاريع القوانين، ومحاولة حشد الدعم من الكتل البرلمانية الأخرى، لا سيما تلك التي تحمّل توجُّهاً يسارياً. لكن المشكلة تكمن في الأداء الضعيف للكوتا المسيحية، وهو الأداء الذي يبدو نتيجة طبيعية لطريقة ترشيحها وانتخابها، والتي سنتطرق إليها لاحقاً.

### ثالثاً: في السياسات والمناطق

توجد العديد من المشاكل في السياسات المتبعة، التي نرى أنّها تشكّل التناقض على القانون، وأن نصوصاً معيّنة جرى إدراجها في القوانين النافذة، ويُفترض فيها أنّها أدرجت لمصلحة حماية حقوق الأقليات، لكنها في الواقع كانت ترمي إلى إرضاء الأغلبية على حساب الأقليات. مثال ذلك: أن العديد من القوانين، تشترط أن تتكوّن مؤسسة معيّنة من كل أطراف الشعب العراقي. وهذا قد يبدو أمراً جيداً في ظاهره، لكن المشكلة أن آليّة اختيار من يمثّل الأقلية، لم يجرّ تحديدها في إطار أيّ من تلك القوانين. وبذلك، نجد أن الأحزاب الكبيرة، هي التي تُرشح أو تُعيّن لتلك المناصب من ينتمي إليها سياسياً أو يؤيّدّها، ممن يحمل هويّة دينية أو قومية لإحدى الأقليات. هنا، نلاحظ أن الأقلية ذاتها لم تستفد من الأمر، في حين يظهر للعموم أن النص القانوني قد حفظ حقوق الأقليات.

المثال على ما سبق: قانون حماية حقوق المكوّنات في كردستان (رقم ٥ لسنة ٢٠١٥)، قد نصّ في المادة ٦ منه على أنه: "من أجل ضمان حقوق المكونات، أولاً: لهم حقُّ المشاركة في السلطة التشريعية والتنفيذية للإقليم وفُوق القوانين النافذة. ثانياً: في المناطق التي يشكّلون فيها كثافة سكانية، لهم حقُّ المشاركة في إدارة المؤسسات الحكومية والإدارية، وفُوق القوانين النافذة". إن النص يبدو إيجابياً. لكن، حتى في بلدة مثل (عنكاوا) التابعة لمحافظة أربيل، ذات الأغلبية المسيحية، يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم

باختيار مسيحيين مؤالين له، ليشغلوا المناصب الإدارية المذكورة. أما المطالبات بتعديل تلك الممارسات، فلم تلقَ آذاناً صاغية، أو - في أفضل الأحوال - قوبلت بوعود دون أيّ تطبيق؛ ما أدى إلى فقدان الثقة والمصدقية بين الأغلبية الحاكمة والأقلية المحكومة.

مثال آخر: قانون الانتخابات في إقليم كردستان (قانون المجلس الوطني رقم ١ لسنة ١٩٩٢)، الذي قد خصّص عددًا من المقاعد للمسيحيين في إطار المادة ٣٦ مكرّرة، التي جاء فيها: "أولاً: تُخصّص خمسة مقاعد للكلدان السريان الآشوريين يتنافس عليها مرشحو المكوّن المذكور... ثالثاً: يُخصّص مقعد واحد للأرمن يتنافس عليه مرشحو المكوّن المذكور". هذا أمرٌ يُشاد به، لكن الإشكالية تكمن في أن التصويت لهذه المقاعد، وبعد أن كان مقتصرًا على المسيحيين وحدهم، قد جرى توسيعه ليشمل كلّ مكوّنات الإقليم. وبذلك، فإن كل المنتمين إلى أيّ دين أو قومية، يحقُّ لهم المشاركة في اختيار ممثلي الكوتا المسيحية. وما يحصل فعليًا هو أن العدد القليل من الناخبين المسيحيين، لا يُسمح لهم باختيار من يشاءون، بل يفوز بالمقاعد من هو مدعوم من الأحزاب الكبرى، سواء أكانت كردية، سنية، أو شيعية. وهذا ما جرى في الانتخابات الأخيرة، سواءً الوطنية أو التي على مستوى الإقليم.

ظهرت مطالبات تقوم على مبدأ انتخاب مرشحي كل مكوّن، من قِبل الناخبين المتمتعين بالخصوصية الدينية أو الإثنية أو اللغوية للمكوّن نفسه حصراً. أيضاً جرى اقتراح منح نواب (الكوتا) -منفردين ومجتمعين- حقّ النقد (الفيتو)، في الاعتراض على القرارات التي تمسُّ مصالح المكوّن الذي ينتمون إليه، في حال وجود مبرر لذلك<sup>٣٤</sup>. إلّا أن هذا الاقتراح لم يلقَ ترحيبًا، لكونه يُفرز الشعب إلى فئات، ويزيد الانعزالية والتطرف، ويقلّل من التفاعل الديمقراطي بين مختلف مكوّنات الشعب.

ينبغي هنا لفت النظر إلى أن القانون (استنادًا إلى نص المادة ٢ من القرار رقم ١١ لسنة ١٩٩٢)، يعطي إقليم كردستان الحقّ في ألاّ يعمل بالقوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الحكومة المركزية: "إلّا بعد إقرار مشروعية سرياتها في الإقليم من قِبل المجلس الوطني لكوردستان العراق".

<sup>٣٤</sup> د. منى ياقو، اقتراح قانون تعديل المادة ٣٦، من قانون المجلس الوطني لكوردستان.

## رأي أصحاب المصلحة

المسيحيون ليسوا طارئين على المشهد العراقي؛ وإنما هم سكان أصليون في جغرافيا البلاد المتنوعة، مع أنهم يُعتبرون أقلية عددية اليوم. إلا أن الجواب عن التحديات التي تعترض وجودهم اليوم، هو البوصلة التي تُشير إلى مَكان الخلل والضعف في منظومة الدولة العراقية الحديثة، وإلى حقبة ما بعد التحول الديمقراطي.

كان هذا البحث مهمًّا لمعرفة عوامل التهديد للمجتمع المسيحي، واختلافها عن التهديدات العامة لعموم سكان البلاد، وأيضًا لمعرفة مصادر تلك التهديدات والمخاوف التي تعترض الفرد المسيحي أو الجماعات السكانية، وقياس الاختلاف بمستوى الاندماج والتقبل المجتمعي للمسيحيين من منطقة إلى أخرى. ثم إنه من الضروري معرفة السياسات العامة الحامية للتنوع الديني، والمهددة لذلك التنوع، ومعرفة الخطوات التي من شأنها الحفاظ على الوجود المسيحي في العراق، والجهات الفاعلة، والأدوار التي يمكن أن تلعبها تلك الجهات لتحسين واقع ذلك الوجود المهتد (مراجعة الاستمارة المعدة للمقابلات الفردية وجلسة النقاش).

كان المشاركون جادّين في إعطاء الإجابات، ومتحمّسين لمثل هذا النوع من الدراسات. وذلك لأسباب عدّة، منها: وجود خوف حقيقي على استمرار وجود المكوّن المسيحي في العراق، والبحث عن سبل لإيصال هذه الرسالة إلى مختلف الجهات. هناك وعيٌ ونُضج لدى مختلف المشاركين، حتى الذين هم من أديان أخرى، سواءً في المقابلات أم في الجلسة الحوارية، بنوع التحديات وحجمها، التي تُواجه المكوّن المسيحي وتُوقّر الرغبة في التقليل من حدّة هذه المشاكل بما يضمن بقاء التنوع في العراق. أيضًا هناك نوع من الإحباط لدى الجميع، لعدم تلمّس وجود جهود رسمية حتى مجتمعية، تتناسب مع مستوى الأزمة. فالمكوّن المسيحي وقضاياها ليس من أولويات الحكومة ولا الشارع العراقي، حتى إنّ المنظمات المحلية والدولية العاملة على هذا المستوى، هي محدودة، ولا تُحدث التغيير الذي يمكن أن يساهم في إعطاء الأمل، في تحسّن وضع المكوّن المسيحي في العراق.

يُظهر من خلال المداخلات والإجابات، أن التحديات التي تُواجه المسيحيين عمومًا في مختلف محافظات العراق متشابهة. لكن، تختلف الأولوية بحسب المحافظة. ففي البصرة مثلاً: التحدي الأكبر هو تراجع الأعداد إلى درجة كبيرة جدًّا، وتهديد القيم العشائرية والعادات والقيم التي هي من أبرز التحديات. أمّا في بغداد، فنجد أن الأولويات تتمثّل بضعف تأمين الوظائف والتعيينات للمكوّن المسيحي، وتدني مستوى التعليم

والمنظومة القيمية المتعلقة بالعادات والتقاليد المختلفة عن الآخرين. وأما ما يخص محافظات الشمال، فنجدها تتعلق بالتغيّر الديموغرافي، والأرض، والوحدات الإدارية، ومشكلة الهوية الثقافية.

عمومًا، هناك شعور بعدم الاطمئنان وبالتهميش والانفلات الأمني، يشترك فيه كل الشعب العراقي. إلا أنه يتفاقم لدى الأقليات، ومنها الأقلية المسيحية خصوصًا، بسبب أزمة الثقة بينها وبين المكونات الأخرى، وبينها وبين الحكومة والجهات المتنفّذة، إضافة إلى خيبة أملهم في حلّ الجهات الكنسية لمشاكلهم منذ عام ٢٠٠٣ حتى يومنا هذا. أيضًا خاب أمل المسيحيين - كما باقي العراقيين - في بناء دولة حديثة ديمقراطية، يسودها القانون والمساواة بعد التغيير في سنة ٢٠٠٣. فيجد المسيحيون أنفسهم عُرضة للتجاوزات بين عرب وكورد، وبين سنّة وشيعة، وأيضًا متورّطين في مشاكل مع باقي الأقليات.

توافق الكثير من المستطلعين، إن في المقابلات الفردية، وإن في حلقات النقاش، على توصيف الحال إلى حدّ بعيد، وإن كانت هناك بعض الاختلافات في المقاربة أو في النظرة، نابعة من خلفية كل شخص وخبرته. ونلخص فيما يأتي أبرز الأفكار المشتركة التي ترددت، مع الإضاءة على بعض الاختلافات حيثما وُجدت، أو حيثما كان لها رمزية معيّنة.

## ١ - مشاكل يتشارك فيها المسيحيون مع باقي العراقيين

- **غياب دولة القانون:** مع قدم القوانين وعدم تطبيقها بشكل مناسب، يعاني المسيحيون وجود المحاصصة في السلطة بين الأحزاب القوية، على حساب الأحزاب الأخرى؛ ما أدى إلى غياب المواطنة بمعناها الحقيقي، وتفتّت العلاقة بين المواطن ودولته، حيث أصبح مضطرًا إلى أن يُحسب على زعيم أو حزب أو طائفة ما، لكي ينال حقوقه.
- **صراع الهويات والنفوذ:** يُضاف إليه المحاصصة السياسية، والسيطرة على المناطق، والتهديد بتفكك العراق. فإن اتفق الكبار على الصغار، وإن اختلف الكبار قُتل الصغار. زد على ذلك، بروز مشكلة المناطق المتنازع فيها بين الأكراد والعرب، وبين السنّة والشيعة، حيث تقع الكثير من مناطق المسيحيين وأملاكهم فيما بينها.
- **الفساد ونهب الثروات والنفوذ الأجنبي:** ذلك كان الدافع الأساسي إلى قيام الانتفاضة الحالية في العراق من قِبل الشباب، لا سيما الشباب الشيعي الذي يُحكم العراق باسمه، ويُظلم الآخرون باسمه، وهو لم يتلقَ أية فائدة من التغيير الذي حصل، لا بل على العكس، عمّ الفقرُ والبطالة وعدم التنمية كلّ المحافظات. في المقابل، تقاسمت أحزاب النفوذ ثروات البلاد، وأمّنت غطاءً للتفكك الأمني والتبعية

السياسية لدول خارجية. اللافت أن الانتفاضة تُعَبِّرُ إلى حدٍّ بعيد، عن أفكار معظم الشعب العراقي وهو واجسه. وقد تمكنت من توحيد العراقيين -على الأقل- حول المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وصرح المشاركون فيها بأنها أعادت لهم بعض الأمل، في قيام المواطنة والديمقراطية الحقيقية في العراق.

- **التفُّتُ الأمني:** بعد أن ذاقوا الأمرين من داعش، وحُذِلوا من جيرانهم وأبناء مناطقهم الذين لم يُحْمَوْهم؛ يعاني المسيحيون اليوم -ككُلِّ العراقيين- تَفُتُّ الأمن وانتشار الميليشيات التابعة لأحزاب السلطة وأعضاء الكتل السياسية. وقد اضطرُّوا إلى خلق فِرْقٍ عسكرية خاصة بهم، دخلت بدورها المنافسات السياسية، والتبعية لقوى كبرى (بشمركة أو حشد شعبي أو غير ذلك)، في غياب شبه كامل لأجهزة الدولة وحماتها. وذكر يوسف يعقوب أن للمسيحيين ٢٠٠٠ شهيد، و٦٧ امرأة سبيَّة، و١٦٢ مفقودًا. أمَّا التفاسير الدينية المتزمتة ضد المسيحيين، فلا تزال موجودة عند أكثر من طائفة.
- **العقلية العشائرية:** يُضاف إليها فقدان قيم التسامح وقبول الآخر وثقافة الحريات العامة وحقوق الإنسان. وقد صرَّح المشاركون بأن العشائر تأخذ مكان الدولة ومكان القانون في حالات معيَّنة، دون أن يجري ردعها. وهذا يشكِّل خطرًا فعليًا على المواطنة بشكل عام، وعلى الأقليات بشكل خاص.
- **عدم الاستقرار:** يَنبُتُ منه الخوف على المستقبل، وضعف الأوضاع الاقتصادية، وغياب العدالة الاجتماعية، مع أن العراق يُعتبر من أغنى البلدان بثرواته الطبيعية، وثقافته وتنوعه وتاريخه.

## ٢- مشاكل ومخاوف خاصة بالمسيحيين

- **الهجرة المستمرة:** هي ليست حديثة، ولها جذور ثقافية وتاريخية، لكنها تسارعت بشدة في السنوات الأخيرة. فغادر إلى الآن ثلثا عدد الذين كانوا موجودين عام ٢٠٠٣. واعتبر أحد المشاركين "باسم بلو" أنه: "لولا تعقيدات السفارات، لفرغ العراق من مسيحييه بسرعة". الغريب أن الهجرة استمرت في الازدياد حتى بعد دحر داعش، بسبب فقدان المسيحيين شعورهم بالانتماء، علمًا أن من هاجر في السابق يدفع بعائلته المتبقية، ويُلحُّ عليهم في أن يهاجروا. هو صراع داخلي مستمر بين الهجرة والصمود.
- **النزوح الداخلي القسري والاستيلاء على أملاك المسيحيين:** أدَّى إلى التغيير الديموغرافي لمناطقهم. وأيضًا عدم التعويض وغياب الاستقرار الأمني والاقتصادي، أدَّى إلى بقاء العودة. إنَّ هذا التغيير الديموغرافي والاستيلاء يحصلان باستمرار منذ قرن. وقد واجه المسيحيون بشكل ممنهج اضطهادًا وتفجيرات وتهديدًا وترهيبًا، لا سيما منذ تغيير النظام عام ٢٠٠٣، وتفجير كنيسة سيدة النجاة في بغداد عام ٢٠١٠، إلى احتلال داعش لنينوى عام ٢٠١٤. ويدَّعي الكثير من المسيحيين الذين شارك

بعضهم في المقابلات، أن مخططاً ممنهجاً يستهدف المسيحيين للسيطرة على أرضهم وأملاكهم، وحصصهم في مناطق صغيرة معزولة تحت حماية آخرين. ولكن، أخطط مؤامرة كان أم لا، فإن هذا ما يحصل في الواقع. ولا تزال الكثير من أراضي المسيحيين في داهوك ونيوى والموصل وبغداد، مُستولى عليها بشكل غير قانوني، وهم غير قادرين على استرجاعها.

■ **التمييز في الدستور والقوانين:** لم يُعطَ المسيحيون -فضلاً عن نقص الحماية للأقليات- ما يستحقونه، مع كونهم من الأصليين الذي عاشوا في هذه الأرض منذ آلاف السنين، وكانوا أصحابها قبل مجيء الآخرين من عرب أو مسلمين أو أكراد. وفي الفترة الأخيرة، تزايدت ممارسات تُشجع قوانين تتعارض مع هوية الأقليات، وتُمنح نحو أسلمة المجتمع وفرض الحجاب وغيرها من الإجراءات.

■ **غياب المشاركة السياسية الفعالة ونقص الديمقراطية:** إنَّ من يأخذ المناصب المسيحية، لا يُمثِّل بالضرورة المسيحيين، بل يُمثِّل القوى والأحزاب التي رشَّحته وأتت به إلى المنصب. هنا، اعتبر معظم المشاركين أن الكوتا الموجودة لتمثيل المسيحيين والأقليات في البرلمان غير كافية، وتصبح صورية أو رمزية عندما ندرك كيفية اختيار هؤلاء، وإلى أيِّ مدى هم غرباء عن واقع من يُفترض فيهم أنهم يُمثِّلونهم.

■ **تحويل وتكفير مُبطَّن:** بعضهم يعتبر المسيحيين جواسيس للغرب، لا سيَّما عندما يرون أنهم يتعاملون مع المنظمات الدولية، أو يطلبون الحماية الخارجية. هنا، برز اختلاف واضح في وجهات النظر بين من يرغب في أن يرى حماية دولية مباشرة وقوات أمم متحدة، ومن يُطالب بحكم ذاتي أو بإعلان نيوى محافطة، ومن يرفض هذه الطروحات ويعتبرها مُضرة.

■ **فجوة بين الإدارة الكنسية والمؤمنين:** عبَّر الكثير من المشاركين عن عُربة يشعرون بها بين قيادات الكنيسة والمؤمنين، واعتبروا أن الكنيسة لديها أولويات بعيدة عن حاجات الناس (مثل بناء الكنائس في وقتٍ يجوع فيه المؤمنون). أيضاً اختلف المشاركون بين من يطالب بدور أكبر للكنيسة في السياسة والمطالبة بحقوق أبنائها، ومن يطالب بأن تكفَّ الكنيسة عن التدخل في السياسة، وبأن تُنادي بالشؤون الإيمانية والإنسانية حصراً. وقد ذكَّر الكثير من المشاركين، الحاجة إلى توحيد الكلمة والجهود بين مختلف الكنائس والقيادات الروحية.

■ **الفرق بين الخطاب الرسمي والممارسات:** في حين ينصُّ الدستور العراقي بشكل عامٍّ على مبدئي التعددية والحرية الدينية، تختلف الممارسة والسياسات والقوانين بشكل كبير. وهذا يشكل تهديداً كبيراً لممارسة المسيحيين لحقوقهم، وحريةهم الدينية، وطريقة عيشهم. فيُظهر الجدول فيما يأتي، أنَّ المسيحيين يتمتعون إلى حدٍّ بعيد -بحسب رأي المشاركين في المقابلات- بحرية ممارسة دينهم والتعبير عنه بشكل

علني، في حين تتراجع القناعة بعض الشيء عندما يُسألون عن تربية الأولاد ونقل القيم، ثم تصبح أكثر وسطية عندما يُسألون عن بناء دور العبادة والمؤسسات الدينية، وتصبح سلبية بالكامل عندما يطول الأمر حرية اختيار الدين أو تغييره.

معارض بشدة	معارض	محايد / وسط	موافق	موافق بشدة	إلى أي مدى تُوافق على المقولات الآتية؟
	٤	٣	٥		يتمتع المسيحيون بحرية الدين والمعتقد في العراق
		٤	٦	٢	يمارس المسيحيون شعائرهم الدينية بحرية
	١	١	٩	١	يُظهر المسيحيون رموزهم الدينية في المجال العام بحرية
		٥	٦	١	يتمتع المسيحيون بحق تربية أولادهم تربيةً دينيةً كما يشاؤون
١	٢	٤	٣	٢	يتمتع المسيحيون بحق بناء دور العبادة والمؤسسات الدينية بحرية
٥	٢	١	٣	١	يمكن لأي شخص اعتناق الدين المسيحي أو تركه بحرية

### ٣- نظرة المسيحيين إلى أنفسهم وإلى ارتباطهم بالعراق ومشاركتهم في العمل الوطني

"الأرض هي أرضنا ونحن أهل البلد" (الكاردينال ساكو). وقد اعتبر معظم المشاركين أن للمسيحيين جذورًا عميقة في هذه الأرض لأنهم أصل وجودها، ولولا ضغوطات القتل والاضطهاد والتهميش والتمييز على مر السنوات، لَمَا كان هناك مَنْ يفكر في الهجرة إلى بلاد أخرى. ومع كل هذه التحديات، هناك مَنْ لا يزال متشبثًا بالأرض، ولو تعرّض أيُّ مكّونٍ لِمَا تعرّض له المسيحيون، لَمَا بقي منهم أحد. لم يشعر المسيحيون يومًا بعدم انتمائهم؛ إذ العراق في وجدانهم، ويفتخرون به هويةً وحيدة لهم، ويتمنّى الغائبون عنه الرجوع إليه لإعادة بنائه، وإكمال تاريخ طويل من الحضارة الإنسانية.

يُحِبُّ المسيحيون إلى الماضي، ويتطلّعون إلى المستقبل. ففي الماضي كانوا جزءًا لا يتجزأ من مجتمعهم، ولم يكونوا يومًا منعزلين عن الحراك السياسي أو المجتمعي العراقي" (وليم وردة). المسيحيون معروفون بأنهم عصاميون مسالمون فعّالون وناشطون في المجتمع، ومثالًا للنزاهة والإخلاص. أيضًا كان للمسيحيين مساهمات كبيرة على المستوى الثقافي والصحي والتربوي (مدارس، ومستشفيات، ومساعدات إنسانية، وخدمات اجتماعية)، ومواقف وطنية مؤثرة، وشهداء كثيرون في مواجهة الإرهاب، ومشاركة ملموسة في القضايا الوطنية. وقد شاركوا

-ويشاركون- أبناء العراق من الديانات الأخرى، في أفراحهم وأحزانهم ومناسباتهم حتى في إحياء شعائرهم. إنهم عراقيون في انتمائهم وعاداتهم وتقاليدهم.

من الأسماء المسيحية التي كان لها أثر مهم في تاريخ العراق، ذكر المشاركون: الوزير كريم علكة، وطارق عزيز نائب الرئيس، ويوسف فهد مؤسس الحزب الشيوعي العراقي، واللواء خالد سارة راشد مؤسس القوة الجوية العراقية، وفرانسو توما حريري محافظ أربيل، والأديب العالمي هيثم بهنام بردى وغيرهم. أيضاً ذكر بعض المشاركين الكاردينال ساكو، والوزيرة باسكال وردة، كمثالين حديثين على المشاركات المسيحية الإيجابية على الصعيد الوطني.

أما اليوم، فينظر المسيحيون إلى أنفسهم كأقلية غير مؤثرة، لا تمتلك تمثيلاً سياسياً، ووجودها يبقى دوماً في حاجة إلى مظلة أحزاب أخرى. فهم يفكرون في كيفية حماية أنفسهم وعوائلهم، ويشعرون بأنهم غير معترف بهم، ويعمدون للتجمهر في الملاذات الآمنة. فتمثيلهم السياسي "مختطف"، والكويتا المخصصة لهم في البرلمان أثرها سلباً أكثر منه إيجابياً. فيشعرون بالظلم والإحناك، وبأنهم لا يُعطون المجال الكافي لخدمة بلدهم، وكأنّ أمامهم سقفاً زجاجياً لا يمكنهم تحطّيه. أيضاً لا يشعرون -وخاصة فئة الشباب منهم- بأنهم مواطنون من الدرجة الأولى، أو بقيمة المواطنة الحقّة، بسبب ضعف الأمل في وجود دولة جامعة. إنّ الشخصية المسيحية تميل بشكل كبير إلى الدولة والقانون والنظام، وكثير من المسيحيين متمسكون ببلدهم، وبعضهم يرون أنهم في حاجة أكثر إلى لقمة العيش وحياة كريمة أخرى، ويفضّلون الهجرة لإحساسهم بالتهميش.

طلب المشاركون غير المسيحيين من رفاقهم المسيحيين، أن يبقوا ويقاوتوا وينتزعوا حقوقهم، وأن يدركوا أنه إنّ هاجر المسيحيون يلحق بهم الصابئة وغيرهم... وهكذا دواليك، لأن الأقليات يرتبط بعضها ببعض. قال السيد الخوئي: "هناك من يريد العراق متصجراً يضم قومية واحدة وديناً واحداً ومذهباً واحداً ولوناً واحداً... سنقف ضد هذا التوجه بكل ما نستطيع من قوة".

أما المظاهرات المطلوبة الأخيرة، فقد أعادت بعض الأمل للمسيحيين في قيام دولة قانون يتساوى فيها المواطنون، إذ عبّرت المظاهرات عن رأي جيل من الشباب خالٍ من عُقد الآباء والأجداد، ومن فساد السياسيين، جيلٍ لديه شعارٌ عامّيٌّ بسيط جدّاً: "أريد وطن"، و"نازل آخذ حقي". هذا الشعار يدغدغ عواطف المسيحيين. لذلك، قامت الكنائس بدعم المظاهرات وجمع التبرعات والمساعدات للمتظاهرين، وبرزت أسماء مسيحية مشاركة بشكل فاعل في الحراك، مثل: هناء أدور، وذكرى سرسم، وشاميرون مروكول. أيضاً برزت زيارة الكاردينال ساكو لساحة التحرير، التي اعتبرها فاروق فؤاد: "المبادرة الأهم في هذه المرحلة"؛ ما حوّل الكنيسة إلى نوع من المرجعية الوطنية التي تسعى للمصالحة والتوافق، وتشهد للحق، وتتصدى للظلم.

#### ٤- عدد المسيحيين وتوزُّعهم في المناطق

في آخر إحصاء رسمي عام ١٩٩٧، كانوا يعيشون في ١٥ محافظة، وعددهم مليون ونصف مليون (٣,٥% بحسب وليم وردة)، في حين كانت تقديرات الكنيسة حوالي ١,٨٧٦,٠٠٠ نسمة (بحسب الكاردينال ساكو). اليوم، وفي غياب أي إحصاء رسمي، يقدر عدد المسيحيين بين ٢٥٠ ألفًا و ٥٠٠ ألف، يعيش أكثر من نصفهم في كردستان (٢٠% في نينوى، و ٢٠% في بغداد، والباقي بين كركوك والبصرة وأماكن أخرى).

إنَّ سبب تجمُّع المسيحيين في إقليم كردستان يعود إلى عدة عوامل، نذكر أبرزها -بحسب رأي المشاركين:

✦ أولًا: هنالك مجموعة من المسيحيين تعيش تاريخيًا في المحافظات الشمالية (أربيل والسليمانية)، ويوجد قسم صغير من الأكراد المسيحيين.

✦ ثانيًا: عندما تشكَّل إقليم كردستان، ضمَّ مناطق مسيحية كبيرة من محافظتي نينوى ودهوك، إلا أن الكثير من الأراضي في هذه المناطق مُتنازع عليها، ويدَّعي بعض المسيحيين أن السلطات الكوردية تساهم بشكل مباشر، في الاستيلاء على أراضي المسيحيين وتغيير ديموغرافيا المنطقة، لخدمة مشروع قومي كوردي.

✦ ثالثًا: تمددت السلطة الكوردية وقوى البشمركة في مناطق واسعة من محافظة نينوى، بحجة حماية الأقليات. وهو خطاب رسمي، تُصنِّر سلطات إقليم كردستان عليه، وتسعى لتظهره في كل مناسبة. ومع دخول داعش هُجرت أعداد كبيرة من المسيحيين إلى الإقليم بشكل عام، وإلى أربيل بشكل خاص، حيث وجدوا ملجأً ومأوى. يقول مريوان نقشبندي: إن سلطة الإقليم تتعرض للانتقاد من القوى الإسلامية، لأنها تمارس التمييز الإيجابي تجاه المسيحيين، وتسهِّل تمايز عنكاوا عن باقي البلديات، وتساعد في بناء الكنائس في دهوك. إلا أن الكثير من الأصوات المسيحية تدَّعي أن "سياسة حماية الأقليات" هي مجرد غطاء لتبرير تمدد السيطرة الكوردية، لا سيما في المناطق المتنازع فيها (المذكورة في المادة ١٤٠ من الدستور)، وفي الأراضي الخصبة في سهل نينوى. في المقابل، يُقرُّ الجميع أن وضع المسيحيين في الإقليم هو الأفضل بين كل المناطق، دون أن يكون مثاليًا؛ إذ إن: "المكُون المسيحي له مناطق خاصة، يمارس فيها طقوسه وأعياده تحت حماية حكومة الإقليم، ويشعر بأن له دورًا مؤثِّرًا" (فاروق فؤاد)، في حين يَدَّكر "باسم بلو" أن الإقليم - وإن كان أكثر أمنًا: "لا يزال يحمل خطرًا وجوديًا بسبب سلوكيات المتنفِّذين". ويقول يوسف متى: "إن القلق المسيحي في الإقليم موجود، والتمييز موجود". ويضيف أن المسيحي: "لا يحق له امتلاك شركة بحرية دون وجود شريك كوردي، ولا يستطيع امتلاك السلاح لحماية نفسه، ولا يجوز أن يتولى أية مسؤولية في حكومة الإقليم بدون الانتماء إلى الحزب المسيطر، كما لا يحق له اختيار

أيّ حيٍّ سكاني يريد دون إذن الحزب". أيضاً ذكر كثيرون تأثير الأحزاب الكوردية في اختيار النواب المسيحيين في برلمان الإقليم وبرلمان العراق، بشكل لا يعكس واقع المسيحيين وخياراتهم.

المسيحيون في بغداد لهم وجود قديم وعريق جداً، وكانوا موجودين في أحياء وشوارع كثيرة (مثل الدورة)، صبغوها بحضورهم، فتأثرت بهم. إلا أن التهجير القسري الممنهج منذ عام ٢٠٠٦ استمر مع التفجيرات التي استهدفتهم (مثلاً تفجير كنيسة سيدة النجاة عام ٢٠١٠)، ومع الصراع السني الشيعي للسيطرة على المدينة. بقي في بغداد اليوم حوالي ١٠٠,٠٠٠ مسيحي فقط، ويوجد الآلاف من الشقق السكنية والمنازل التي هجرها أهلها، ويسكن فيها الغرباء الذين أتوا من خارج بغداد. يقول وليم وردة: "إن الدورة اختلفت كثيراً بطبيعتها وحضارتها عندما هاجر منها المسيحيون".

أما سهل نينوى (الأرض التاريخية لمسيحيي العراق التي كانت تستوعب حضورهم الأكبر على مر السنين)، فأصبح المسيحيون فيه اليوم أقلية. وكما حدث في مناطق عديدة من تهجير مستمر وقسري للمسيحيين، شهدت نينوى بسبب اجتياح داعش نزوحاً جماعياً لمعظم المسيحيين، وأيضاً الموصل كبرى مدن الشمال. ونتيجةً للظروف التي ذُكرت، لم تجر عودة النازحين بعدُ بشكل فعلي. وإضافةً إلى الصراع العربي الكوردي على منطقة نينوى، يظهر هناك الصراع السني الشيعي، وصراع الأقليات فيما بينها، واللذان تُرجما تقائلاً عشائرياً وحزبياً وميليشياتياً. وقد تكلم العديد من المشاركين عن الصراع بين المسيحيين والشبك الشيعة، الذي يؤثر كثيراً في عودة المسيحيين، ويساهم في التغيير الديموغرافي.

في البصرة وكركوك، بات العدد ضعيفاً جداً، لدرجة أن المسيحيين باتوا غير قادرين على ترميم الكنائس التي تكاد تنهار، مع أن بعضهم بقي حاضراً في المجتمع ويساهم في الحياة العامة. لكن الصعوبة الكبرى في الجنوب، هي سيطرة العشائر التي تكون في معظم الأحيان أقوى من الدولة ومن القانون.

بشكل عامّ، وإضافةً إلى مناطق المسيحيين التاريخية في سهل نينوى، سكن المسيحيون -بحسب الكاردينال ساكو- كبرى المدن العراقية (مثل: البصرة وبغداد وكركوك)، حيث كانت الطوائف والأديان متعددة، وحيث كان الوجود الأجنبي كثيفاً بسبب وجود الشركات الكبرى والمرافق الاقتصادية؛ ما أنتج ثقافة اجتماعية معتدلة ومنفتحة وقابلة للاختلاف. وكان المسيحيون يعيشون مع إخوانهم العراقيين كإخوة وجيران، يتشاركون معاً في شؤونهم المعيشية. وذكر العديد من المشاركين، أن المسيحيين في بغداد والجنوب يشاركون الشيعة في ذكرى عاشوراء، وذكر السيد الخوئي كيف أن المسيحيين يُلغون مظاهر احتفالات رأس السنة إذا تزامنت مع عاشوراء، احتراماً لمشاعر جيرانهم. إلا أن الوضع تغير مع تصاعد الصراع السني الشيعي، ومع ارتفاع منسوب التعصب الديني والصراعات الطائفية والخلافات السياسية. يقول وليم وردة: "في السنين الأخيرة بدأ المسيحيون ينسحبون من الأماكن والمساحات العامة إلى الأماكن الخاصة، كي يستطيعوا العيش

بصورة "طبيعية" بسبب وجود تعصب في التعامل وتمييز وتقييد للحريات من قِبَل المجتمع، وليس فقط من قِبَل الدولة". ويضيف الكاردينال ساكو فائلاً: "التربية باتت مختلفة"، ويوضح يوسف متى أن: "العيش معاً استُبدل بفرض الإرادات وعدم احترام الخصوصيات الدينية والثقافية".

في الختام، يتبيّن أن وضع المسيحيين لجهة حرية ممارستهم لمعتقداتهم اليوم، يتحسن في مختلف المناطق كلما انخفض منسوب التعصب القومي والطائفي، والعكس صحيح. وهذا الوضع يختلف بين القرى والأحياء ذات الأغلبية المسيحية (مثل عنكاوا) ومَن يعيشون في المدن كأقلية، كذلك يختلف حتى بين مَن هو من السكان المسيحيين الأصليين ومَن هو نازح من منطقة أخرى، وبين المناطق الراقية والمناطق الشعبية، وبين المدينة والقرى المحيطة بها (كالفرق بين قرى نينوى والموصل)، حتى داخل المدينة الواحدة (كالفرق بين بغداد الجديدة ومنطقة المنصور).

# التوصيات

## على الصعيد الدستوري والقانوني

١- مراجعة الدستور للأهداف الآتية:

- تضمين الدستور "الحق في الوجود" لكل المكونات الموجودة في العراق. وهو الحق الشبيه بالحق في الحياة لدى الفرد، والذي تترتب عليه باقي الحقوق.
- تعديل كل المواد التي تميّز بين العراقيين أو تُعطي دينًا معينًا أفضليّةً ما (مثلًا: إلغاء الدين الرسمي للدولة، أو التخلي عن اعتماد نصّ دينيًا خاصًا كالشريعة الإسلامية مرجعًا للتشريع).
- تعديل المادة ١٤٠ التي تُعرّف المناطق المتنازع عليها، وتوضيح موضوع إيجاد محافظات وفدراليات جديدة.
- ضمان حقّ النقض (الفيتو) لرؤساء الطوائف أو لممثليهم في البرلمان، على القوانين والقرارات التي قد تُشكّل تهديدًا مباشرًا لهم، أو تُعنى بأموالهم حصراً.

٢- مراجعة القوانين العراقية التي تتضمن تمييزًا بين المواطنين، أو أفضليّة دين على آخر، مثل:

- قانون البطاقة الوطنية، لناحية حرية الفرد في تغيير ديانته؛ وعدم اعتبار الأولاد غير البالغين سن الرشد تابعين لأحد الوالدين الذي يختار تغيير ديانته إلى الإسلام.
- قانون الأحوال الشخصية، لناحية إقرار مبدأ المساواة وعدم التمييز بين أتباع الديانات كافة، وإقرار حق الأقليات في تطبيق شرائعهم في أمورهم الخاصة كالتبني والميراث.
- قانون الانتخابات الذي يأخذ برأي الأقليات، ويعطيها تأثيرًا في اختيار ممثليها.
- قانون حقّ المكونات، لتأكيد حقوقهم وحماية خصوصياتهم.

- ٣- الانضمام إلى المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الأفراد المنتمين إلى الأقليات، وحقوق الشعوب الأصلية. والسعي إلى تعديل القوانين بشكل يتناسب وخلق الأطر التنفيذية لضمان تنفيذها (وسيط جمهورية، أو تمييز إيجابي، أو حق نقد، أو إدارة ذاتية... إلخ).
- ٤- فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية، والدفع باتجاه دولة مدنية تحترم بشكل كامل حرية الدين والفكر والمعتقد.
- ٥- إعادة النظر في المناهج التعليمية، لا سيما مادّي الدين والتربية المدنية، بما يتناسب مع تبني احترام التعددية وتمييزها.
- ٦- تأكيد تطبيق القوانين بشكل صحيح يساوي بين المواطنين أمام القانون، دون أن يُهمل التنفيذ، أو يُعدّل بناءً على الظروف أو الضغوط.
- ٧- تأكيد مسؤولية الدولة عن حماية كل أبنائها، وصيانة أملاكهم (إعادة الأملاك المستولى عليها).

## على صعيد المناطق/المحافظات

- ٨- تفعيل العمل بقوانين اللامركزية، وتوسيع صلاحيات السلطات المحلية على نحو يؤدي إلى إشراك أبناء كل منطقة في القرارات، ومن ضمنها مشروع الميزانية التشاركية.
- ٩- تعزيز المواطنة الفاعلة للمشاركة في إدارة الشأن العام، ومراقبة المسؤولين المنتخبين ومساءلتهم.
- ١٠- تنفيذ مبادئ العدالة الانتقالية وخطواتها، في المناطق التي شهدت صراعات مسلحة.
- ١١- إجراء المصالحات في المناطق، وإجراء وساطات لحل مشاكل الملكية والأراضي المتنازع فيها بين مختلف المكوثات، لا سيما في سهل نينوى، لتسهيل العودة.
- ١٢- وضع أطر إدارية وتنظيمية تُحد من الاستيلاء على الأملاك، ومن التغيير الديموغرافي للقرى، وتنفيذ القرارات والقوانين التي تعيد الأملاك المستولى عليها لأصحابها، ومعاقبة المعتدين.
- ١٣- تنفيذ مشاريع عابرة للطوائف، للشباب والنساء وأصحاب القطاعات ورجال الدين، بهدف تثبيت تقبل الآخر والعيش المشترك.
- ١٤- إنهاء وجود الفصائل المسلحة (ومنها فصائل الحشد الشعبي)، وفتح باب الانتساب أمام أبناء المناطق إلى القوى الأمنية الرسمية حصراً (الشرطة المحلية، أو الجيش العراقي).

- ١٥- إعطاء أبناء كل منطقة، أولويةً في التوظيف في المؤسسات العامة في مناطقهم.
- ١٦- دفع تعويضات (بدعم دولي)، لمن دُمرت أملاكه أو خسر أحدًا من أهله.
- ١٧- إيجاد بعض الحوافز الاقتصادية (بدعم دولي)، للعائلات التي ترغب في العودة إلى مناطقها الأصلية.
- ١٨- إعادة الإعمار (بدعم دولي)، لِدُور العبادة والمؤسسات الاجتماعية الدينية المهتمة والمنكوبة.

## على صعيد الجماعات المسيحية

- ١٩- تَبَيَّ مبدأ "عراق ديمقراطي تعدُّدي لجميع أبنائه"، كإطار عامٍ لكل نضالهم، ورفض كل مشاريع الهيمنة والتسلط والأحادية والشمولية.
- ٢٠- التوقف عن طلب حماية دولية، أو إنشاء منطقة حكم ذاتي، أو أيّ من الاقتراحات التي تزيد من انزغال المسيحيين وفصلهم عن محيطهم. والتبَيَّ في المقابل للدُّور أو الرسالة التي تميّز المسيحيين، وتجعل وجودهم حاجة وضرورة لاجتماعهم، وتدفعهم إلى الالتصاق والدمج فيه، وحمل همومه الجامعة والمشاركة.
- ٢١- التوقف عن التحزب أو التبعية لجهات سياسية أو أمنية أو طائفية/إثنية، والتشبث بفكرة بناء دولة القانون وحقوق الإنسان والحريات، وهي القيم التي بدونها لا يمكن للمسيحي أن يعيش، بل ولا يمكنه قيادة النضال لتحقيقها.
- ٢٢- إنشاء أطر تنسيقية لا تقتصر على رجال الدين أو السياسيين، بهدف توحيد الخطاب من الناحية القيمية والمبدئية، وترك حرية الاختلاف في السياسات والتحالفات والرؤى.
- ٢٣- إجراء بحث دقيق بالتعاون مع خبراء دوليين، حول واقع المسيحيين العددي والاقتصادي والاجتماعي، وتوزُّعهم في المناطق والإدارات الرسمية والأحزاب السياسية، لِيُبَيَّ على أساسه مخطَّط إنمائي شامل.
- ٢٤- ردم الهوة بين المؤسسة والقيادة الكنسية من جهة، والمؤمنين من جهة أخرى، للتحقق من تمثيل القيادة لرأي الرعية وهواجسها، ومن صرف الأموال وإدارتها بشكل شفاف، ومن تحديد الأولويات على نحوٍ تشاركيٍّ. فيجب على الكنيسة العراقية أن تكون صوت الشعب وضمير الوطن (مبادرة الكاردينال ساكو لدعم الحراك الشعبي ومطالب الشباب الإصلاحية)

٢٥- بناء شبكات تعاضد اجتماعي عابرة للمكوّنات، وشبكات مناصرة ومدافعة عن قضايا مشتركة، كمكافحة الفساد، والحفاظ على البيئة، وحقوق الإنسان، والمشاريع الإنمائية... إلخ.

## على صعيد الجماعات الدينية الأخرى

- ٢٦- تبني مبدأ "عراق ديمقراطي تعدّدي" لجميع أبنائه كإطار عامّ لكل نضالهم، ورفض كلّ مشاريع الهيمنة والتسلط والأحادية والشمولية.
- ٢٧- تعزيز الخطاب الديني المعتدل، والتفسيرات الدينية التي تشجّع تقبّل الآخر واحترام حقوقه كشريك، ورفض التخوين والتكفير والفوقية، ورفع القدسية عن كل ما لا يمتُّ إلى جوهر الدين بصلة.
- ٢٨- تعزيز العلاقات المجتمعية والاقتصادية والإنسانية بين أبناء مختلف المكوّنات.
- ٢٩- تأكيد أهمية التعددية لكونها غنيّ مميّزًا يتمتع به العراق، ويعود بالفائدة عليه وعلى كل أبنائه، ومن ثمّ اعتبار بقاء المسيحيين وغيرهم من الأقليات، هدفًا مفيدًا يجب العمل على تحقيقه.
- ٣٠- بناء شبكات تعاضد اجتماعي عابرة للمكوّنات، وشبكات مناصرة ومدافعة عن قضايا مشتركة، كمكافحة الفساد، والحفاظ على البيئة، وحقوق الإنسان، والمشاريع الإنمائية... إلخ.

## الملحق الأول

### أسئلة المقابلة الفردية

#### استطلاع رأي لمؤسسة أديان دراسة حول وضع المسيحيين في العراق

يهدف هذا الاستطلاع إلى استمزاز رأي قادة مجتمعيين أو دينيين حول واقع المسيحيين في العراق. يُتوقع أن يُجرى الاستطلاع خلال لقاء مباشر، يسجل فيه الباحثُ كلامَ المستطلع. وبعد أخذ موافقته/ها وتوقيعه/ها على الإفادة والإذن باستعمال المعلومات، يستمع الباحث للتسجيل ويدون المعلومات بأكبر دقة ممكنة.

يُخَيَّر المستطلع بين إعطاء مؤسسة أديان حرية استعمال أجوبته واسمه، واستعمال الأجوبة دون ذكر الاسم.

تستغرق المقابلة مدة ٤٥ دقيقة.

#### معلومات عامة:

اسم المستطلع (ة) الكامل: \_\_\_\_\_  
العمر: \_\_\_\_\_  
الجنس: \_\_\_\_\_  
الدين / الطائفة: \_\_\_\_\_  
مكان الإقامة حاليًا: \_\_\_\_\_  
الجنسية / مكان الولادة: \_\_\_\_\_

- ١- كيف تُقيّم الوضع الحالي للمسيحيين في العراق بشكل عام؟
- ٢- ما أبرز المخاوف لدى المسيحيين في العراق اليوم، والمخاطر التي تتهدّدهم؟
- ٣- هل يتشارك المسيحيون في هذه المخاوف باقي العراقيين؟ وما المخاوف الخاصة بهم دون غيرهم؟ وما المخاوف المشتركة؟
- ٤- كيف يتنظر المسيحيون العراقيون اليوم إلى أنفسهم، وإلى ارتباطهم بالعراق؟
- ٥- هل من قوانين محددة يجب تعديلها أو إلغاؤها، بهدف تحسين وضع المسيحيين؟
- ٦- هل يختلف وضع المسيحيين في منطقة معينة عن منطقة أخرى؟

٧- هل يختلف وضع المسيحيين في منطقة معيّنة عن باقي سكان هذه المنطقة نفسها؟

٨- كيف تُقيّم مشاركة المسيحيين باقي العراقيين في العمل الوطني؟ وما أبرز العوائق أمام هذه المشاركة؟

٩- هل يمكنكم إعطاء أمثلة على مشاركات إيجابية وفعّالة للمسيحيين في العمل الوطني؟

١٠- ما عدد المسيحيين حاليًا في العراق مقارنة بما كان قبل عام ٢٠٠٣؟ وهل من أرقام رسمية؟

معارض بشدة	معارض	محايد/ وسط	موافق	موافق بشدة	١١- إلى أي مدى تُوافق على المقولات الآتية؟
					يتمتع المسيحيون بحرية الدين والمعتقد في العراق
					يمارس المسيحيون شعائرهم الدينية بحرية
					يُظهر المسيحيون رموزهم الدينية في المجال العام بحرية
					يتمتع المسيحيون بحق تربية أولادهم تربية دينية كما يشاؤون
					يتمتع المسيحيون بحق بناء دُور العبادة والمؤسسات الدينية بحرية
					يمكن لأي شخص اعتناق الدين المسيحي أو تركه بحرية

١٢- ما الخطوات العملية لتحسين وضع المسيحيين والحدّ من هواجسهم، التي يمكن القيام بها من قِبَل:

- الدولة العراقية؟
- المجتمع الدولي؟
- السلطات المحلية / سلطة الإقليم؟
- الكنائس المسيحية؟
- الأديان الأخرى؟
- المسيحيين أنفسهم؟

## الملحق الثاني

### أسئلة حلقة النقاش Focus Group

مؤسسة أديان

دراسة حول وضع المسيحيين في العراق

- المحور الأول: ما وضع المسيحيين في العراق بشكل عام؟ (١٠ دقائق)
- المحور الثاني: ما أبرز المخاطر/المصاعب التي يواجهها المسيحيون في العراق؟ (١٥ دقيقة)
- المحور الثالث: ما الأولويات التي يجب/يمكن معالجتها؟ (١٥ دقيقة)
- المحور الرابع: ما الحلول/التوصيات التي تقترحونها على الجهات المعنية المختلفة؟ (٢٠ دقيقة)

